



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2020

محور الموارد البشرية

التعليم العالي





5	الملخص التنفيذي.....
5	أولاً: ديمومة قطاع التعليم العالي
	ثانياً: الآثار المترتبة على قطاع التعليم العالي من تفشي "كوفيد-19"
6	وسبل معالجتها والحد منها بعد الأزمة.....
	ثالثاً: أهم أولويات القطاع:
22	ما الذي يمكن فعله للاستعداد للعام الدراسي 2020/2021؟.....
33	رابعاً: مراجعة إستراتيجيات القطاع ما قبل الجائحة وما بعدها
	خامساً: رصد لما نُفذ وما لم يُنَفَّذ من توصيات
38	في تقريرَي حالة البلاد لعامي 2018 و2019.....
40	سادساً: التوصيات
43	المراجع.....



الملخص التنفيذي

فرضت الحكومة الأردنية تدابير لمكافحة تفشي فيروس "كورونا" في وقت مبكر، بما في ذلك إغلاق جميع الحدود، وإغلاق المدارس والجامعات لمدة أسبوعين، وهذا أدى إلى حرمان حوالي 307 آلاف من الطلبة و10500 من أعضاء الهيئات التدريسية و20 ألف موظف من الذهاب للجامعات الحكومية والخاصة وممارسة أعمالهم الأكاديمية والبحثية والإدارية. وتبعاً لذلك أعلنت الجامعات عن جداول للدراسة عبر الإنترنت.

تهدف هذه المراجعة إلى تحديد الآثار المترتبة لجائحة كرونا على قطاع التعليم العالي، والإجراءات التي اتخذت لديمومة القطاع خلال الجائحة، وأهم أولويات القطاع بعد انتهاء الجائحة، والآثار المالية المترتبة على ذلك، وتقديم توصيات لمعالجة آثار الجائحة لتكون عوامل استجابة أفضل لأي جائحة جديدة مستقبلاً.

أولاً: ديمومة قطاع التعليم العالي

أُخذت مجموعة من التدابير لضمان ديمومة القطاع في بداية الجائحة وخلالها، ومن ذلك:

- ضمان عدم توقف القطاع أو تراخيه خلال الأزمة، وضمان استمرار العملية التعليمية دون انقطاع باستخدام أساليب جديدة.
- التأكد من دعم قطاع الاتصالات للعملية التعليمية؛ من خلال تقديم العروض الترويجية للطلبة وأعضاء الهيئات التدريسية، وتعزيز البنية التحتية الأساسية للاتصالات.
- التأكد من وجود آليات جديدة تمكن الطلبة من إجراء الإمتحانات عبر الإنترنت دون انقطاع.
- ضمان تعاون الباحثين عبر المجتمع الأكاديمي وفي العلوم المختلفة لتعزيز البحوث المتصلة بالجائحة، وضمان نشر النتائج وإتاحتها للجميع.
- ضمان صحة وسلامة الطلبة وأعضاء الهيئات التدريسية وجميع العاملين في القطاع.

ثانياً: الآثار المترتبة على قطاع التعليم العالي من تفشي "كوفيد-19" وسبل معالجتها والحد منها بعد الأزمة

• الجوانب التي تأثرت في قطاع التعليم العالي بصورة مباشرة:

1. سلامة وصحة الطلبة والمدرسين والموظفين العاملين في الجامعات.
2. نوع التدريس وطرقه.
3. طريقة الامتحانات وتقييم الطلبة.
4. البحث العلمي والتطوير.
5. المحافظة على الطلبة وعدم تسريحهم من الجامعات، وخاصة الطلبة الوافدين.
6. التشريعات الناظمة لقطاع التعليم العالي.
7. الوضع المالي للجامعات في ظل توقف الطلبة عن دفع الرسوم وتوقف النشاطات الجامعية ذات الأثر المالي.
8. العلاقات الدولية.
9. خدمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

• كيفية تعامل مجلس التعليم العالي والجامعات مع هذه الآثار خلال الأزمة:

1. سلامة وصحة الطلبة والمدرسين والعاملين في الجامعات
كان إغلاق الحكومة للجامعات في وقت مبكر من عمر الأزمة، سبباً في عدم ظهور أي حالة إصابة بـ"كورونا" بين طلبة الجامعات والعاملين فيها. وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد خاطبت الجامعات أكثر من مرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة ابتداءً من توفير مواد معقمة في جميع مرافق الجامعة والالتزام بارتداء الكمامات والكضوف الواقية، وانتهاء بتوزيع المنشورات التوعوية الصادرة عن وزارة الصحة على أكبر عدد ممكن من الطلبة وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية ونشرها على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بكل جامعة. وقد أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دليلاً إرشادياً بعنوان "خارطة طريق العودة لمؤسسات التعليم العالي"، هدف إلى تزويد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين في مؤسسات التعليم العالي بالمعلومات حول مرض كورونا (كوفيد-19) لحياتهم والحد من تخوفهم وقلقهم منه، وتوفير إرشادات واضحة وقابلة للتنفيذ حول توجيه الإجراءات الأمنية من أجل منع انتشار المرض في الجامعات والكشف

عنه مبكراً إن وُجد. كما هدف الدليل إلى تقديم الإرشادات للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين حول الإجراءات الواجب اتباعها في حال وجود حالات مشتبه بها و/ أو حالات مؤكدة، وفقاً لتوصيات وزارة الصحة ولجنة الأوبئة، وكذلك تعزيز الممارسات الصحية السليمة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين في مؤسسات التعليم العالي لمنع انتشار العدوى.

وتضمن الدليل توجيه الجامعات الأردنية للقيام بتجهيز بوابات إلكترونية يتمكن الطلبة من خلالها من استكمال إجراءات التسجيل في الجامعات وتحميل الوثائق الرسمية المطلوبة منهم، وتنظيم الجدول الدراسي للجامعة بما يتيح للحرم الجامعي استقبال الحد الأدنى الممكن من الطلبة، واعتماد أيام الأحد والثلاثاء والخميس لدوام بعض الطلبة ويومي الاثنين والأربعاء لبعضهم الآخر.

2. نوع التدريس وطرقه (التعليم عن بُعد)

دعا مجلس التعليم العالي الجامعات الحكومية والخاصة إلى تدريس الطلبة "عن بُعد" لضمان ديمومة انسياب العملية التعليمية، وأعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقريراً أولياً حول جاهزية الجامعات لذلك. وجاء في التقرير أن نسبة المساقات والشعب التي تُدرّس "عن بُعد" في الجامعات الأردنية الرسمية، على النحو التالي: 90% للجامعة الألمانية الأردنية، و80% لكل من جامعات مؤتة وآل البيت والطفيلة، و62% لجامعة البلقاء التطبيقية، و50% للجامعة الأردنية وجامعتي اليرموك والهاشمية، و40% لجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية وجامعة الحسين بن طلال.

وبيّنت الوزارة أن النتائج توضح تفاوتاً في قدرات الجامعات وجاهزيتها في المجالات الثلاثة المتعلقة بالمحتوى التعليمي والتطبيقات الإلكترونية اللازمة وتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام التعليم الإلكتروني، بالرغم من مخاطبتها للجامعات الرسمية والخاصة لرفع جاهزيتها منذ أكثر من أسبوعين على بدء الجائحة في مجال التعليم الإلكتروني. بل إن الوزارة كانت قد خاطبت الجامعات لإنشاء مراكز للتعليم الإلكتروني والمصادر المفتوحة منذ منتصف عام 2017، وجاءت الردود حينها لتؤكد جاهزية الجامعات في هذا المجال، إلا أن التقرير الأولي للوزارة أثبت عكس ذلك.

ووفقاً لتقرير الوزارة: يوجد عدد من المشاكل التي يواجهها الطلبة في تعليمهم الإلكتروني وبخاصة القاطنون في أماكن بعيدة أو نائية أو في مناطق جيوب الفقر أو البوادي والأرياف، تتمثل في ضعف إرسال الشبكات المزودة للإنترنت وانقطاعها بشكل متكرر أثناء وجود الطلبة ودخولهم لمقرراتهم الدراسية الإلكترونية، وعدم توافر الهواتف الذكية أو شبكات

الإنترنت في البيوت للعديد من الطلبة في تلك المناطق، بما لا يمكنهم من الدخول بالشكل الأمثل على المواقع الخاصة بجامعاتهم.

وخاطبت الوزارة الجامعات الرسمية والخاصة لتزويدها بمعلومات محدّثة عن المساقات التي تدرّس فعلياً عن طريق التعليم الإلكتروني، ونسبة الطلبة الذين يدخلون إلى مساقاتهم الإلكترونية. وبناء على هذا التقييم، بنى مجلس التعليم العالي قراراته اللاحقة. كما وجهت الوزارة خطاباً لوزارة الاقتصاد الرقمي وشركات الاتصالات الثلاث المزودة للإنترنت، من أجل تحسين تغطية الإنترنت في المملكة وتقويتها في الأماكن الضعيفة، وبحث الوزارة مع القطاع الخاص إمكانية أن يساعد في توفير الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية للطلبة الذين لا يستطيعون الحصول عليها. وأعلنت الوزارة أن منصة "نوى"، إحدى مبادرات مؤسسة ولي العهد، وزعت 1140 جهازاً لوحياً تبرّع بها القطاع الخاص على طلبة الجامعات الحكومية.

وأعدت الوزارة استبانة حول تجربة الشهر الأول من التعليم عن بُعد، وشارك في الاستبانة حوالي 60 ألف طالب وطالبة (19% من مجموع الطلبة الكلي) من مختلف الدرجات العلمية. وتضمنت الاستبانة أسئلة حول الوسائل، والتقنيات، والمحتوى المعروض إلكترونياً، وفاعلية التدريس، والتفاعلية، والتقييم العام. وكانت النتائج أقل من المأمول به، مما استدعى توجيه جلالته الملك الحكومة للأخذ بملاحظات الطلبة والمدرسين وتصويب الوضع.

وتضمّن المحور الأول من الاستبانة تقييم الوسائل والتقنيات من حيث إمكانية الوصول إلى المادة الدراسية بسهولة ويسر، وسرعة الإنترنت، والقدرة على حضور المحاضرة دون أي قطع، وتوفير معلومات كافية لاستخدام الموقع الخاص بالمادة التعليمية، وتقديم مساعدة فنية ملائمة من الجامعة تسهل استخدام الوسائل التكنولوجية في المادة التعليمية. وأبدى 35.5% من الطلبة رضاهم عما قدّم في نطاق هذا المحور، في حين بلغت نسبة عدم الرضا 43.4%، بينما عبّر 21.1% من الطلبة عن موقف محايد.

وفي ما يخص تقييم المحتوى الإلكتروني، من حيث شمولية المحتوى وطريقة عرضه وقيمة المعلومات المكتسبة من المادة العلمية الإلكترونية بالمقارنة مع الطريقة التقليدية، واشتمال المحتوى على تمارين وواجبات تساعد على التعلم، فقد أبدى 30.1% من الطلبة رضاهم عن المحتوى العلمي الإلكتروني، وأبدى 49.8% من الطلبة عدم رضاهم، في حين شكّل 20.1% من الطلبة طرفاً محايداً.

وفي ما يتعلق بتقييم فاعلية التدريس وما يتضمنه من أسلوب التعلم، وما يُضيفه عرض المادة العلمية إلكترونياً للطلبة من تدريب ومهارات، ومساعدته على تطوير مهارات

التفكير الذاتي لديهم، فقد أبدى 31.7% من الطلبة رضاهم بشأن فاعلية التدريس، مقابل 50.8% أبدوا عدم رضاهم.

وعلى صعيد تقييم التفاعلية والقدرة على طرح أيّ تساؤلات واستفسارات أثناء التعلم عن بُعد والإجابة عليها، والقدرة على إرسال المواد التعليمية وتسلمها، ووجود تنسيق مستمر بين الطالب ومدرس المادة حول المحتوى المعروض إلكترونياً، واستخدام أسلوب المحاكاة عند الحاجة، فقد أعرب 39% عن رضاهم، في حين شكّل ما نسبته 25% طرفاً محايداً.

وأخيراً، في ما يخص عملية تقييم الطلبة واستمراريتها أثناء عملية التعلم عن بُعد، والأساليب المتبعة وإمكانية اعتمادها وسيلةً لتقييم تعلم الطلبة، فقد كان 51.8% من الطلبة غير متقبلين لعملية التقييم، و21.6% طرفاً محايداً، في حين عبّر 26.6% منهم عن رضاهم بعملية التقييم التي جرت عن بُعد.

ومن الواضح أن نسب عدم رضا الطلبة في جميع المحاور تفوقت على نسب الرضا، وهو ما يؤشر على تواضع خبرات أعضاء الهيئة التدريسية في ما يتعلق بالتدريس إلكترونياً، وعدم توفر التدريب والمساعدة التقنية لهم من الجامعات بالشكل الكافي، وعدم استعدادهم مسبقاً لهذه المرحلة، مما أربك المشهد ورفع الأصوات السلبية تجاه التعلم الإلكتروني. وإذا أخذ بعين الاعتبار أن هناك 955 من التخصصات والبرامج على مستوى البكالوريوس، و22 للدبلوم العالي، و476 للماجستير، و101 للدكتوراه، وكذلك أن هناك 40 ألف مساق جامعي، فإن قضية التحول نحو التدريس عن بعد تحتاج تخطيطاً مسبقاً واستعدادية عالية واستراتيجية واضحة، وهذا لم يتوفر في الجامعات.

لقد كشفت أزمة "كورونا" عن تراجع الجامعات الأردنية كافة في الاستعداد للانتقال للتعليم عن بعد عند الحاجة، وهو أمر يتطلب المساءلة وتحميل المسؤوليات لإدارت جامعية تقاضت دعماً مالياً حكومياً تجاوز المليار دينار خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

وبعد مرور ثلاثة أشهر تقريباً على تجربة التدريس عن بُعد، أعدت الوزارة استبانة أخرى في الأسبوع الأخير من الفصل الدراسي الثاني، وقارنته بالدراسة أنفة الذكر التي أجريت في الأسبوع الأول من الفصل.

وتضمنت دراسة المقارنة ما يلي: قامت معظم المؤسسات التعليمية الحكومية منذ الأسبوع الأول من الأزمة بحوسبة 22701 مساقاً من عدد المساقات المطروحة 27525 مساقاً، وبنسبة 82.5%، وذلك باستخدام المنصات الإلكترونية المتوفرة لديها، بحيث بلغ عدد الطلبة المستفيدين فعلياً من هذه المساقات ما يقارب 378 ألف طالب وطالبة، وبنسبة

77% من العدد الكلي للطلبة المسجلين في المؤسسات التعليمية الحكومية.

وعلى الصعيد نفسه، قامت المؤسسات التعليمية الخاصة منذ الأسبوع الأول من الأزمة، بتحويل ورقمنة معظم المساقات التدريسية لديها، بحيث جرى حوسبة وتحويل 11353 مساقاً من أصل المساقات المطروحة البالغ عددها 12941 مساقاً، وبنسبة 87.5%، واستفاد من هذه المساقات 123843 طالباً وطالبة وبنسبة زادت عن 88%.

وعملت الجامعات الحكومية والخاصة خلال الأزمة على زيادة عدد المساقات الإلكترونية كما يظهر في الجدول رقم (1) الذي يُبين كذلك مقدار التحسن في نسب المساقات الإلكترونية المطروحة منذ بداية الأزمة وحتى نهاية الفصل الدراسي الثاني.

الجدول رقم (1):

عدد المساقات الإلكترونية المطروحة منذ بداية الأزمة وحتى نهاية الفصل الدراسي الثاني (2020/2019)

نسبة التحسن / الزيادة	نهاية الفصل الدراسي الثاني	الأسبوع الأول للأزمة	
	عدد المساقات الإلكترونية	عدد المساقات الإلكترونية	
12%	25726 (93.5%)	22701 (81.5%)	الجامعات الحكومية
11%	12782 (98.77%)	11353 (87.7%)	الجامعات الخاصة
23%	38508	34054	الإجمالي

ولم تتحدث دراسة المقارنة عن جودة المحتوى والتزام الطلبة والمدرسين. وقد تم الاطلاع على العديد من ملاحظات أعضاء الهيئة التدريسية والمتضمنة عدم التزام الطلبة، وفي المقابل تضمنت ملاحظات الطلبة عدم قدرة بعض المدرسين على الاستجابة للتحويل الإلكتروني. ومن الواضح أن جدية الطرفين أمر يضع تجربة التعلم عن بُعد على المحك.

ثم أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية استطلاع رأي موجّه للطلبة خلال الفصل الدراسي الثاني 2020/2019 لتقييم العملية التعليمية عن بُعد، وتضمن الاستطلاع عدداً من نقاط البحث والمحاو، ويمكن تلخيص نتائجه على النحو الآتي:

في ما يتعلق بتوافر الأجهزة الإلكترونية وخدمات الإنترنت عند الطلبة، أظهرت النتائج أن نسبة الطلبة الذين يمتلكون أجهزة إلكترونية بلغت 78.25% من مجموع الطلبة

في الجامعات الحكومية والخاصة، في حين أن 21.75% من الطلبة لا تتوفر لديهم مثل هذه الأجهزة. وبشأن نسب استخدام هذه الأجهزة للدخول إلى المنصات، حازت الهواتف الذكية على الحصة الأكبر بنسبة بلغت 71%.

أما في ما يتعلق بتوفر اشتراكات الإنترنت لدى الطلبة، فقد بلغت نسبة الطلبة الذين يمتلكون اشتراك إنترنت 59.25%، مقابل 40.75% لا يوجد لديهم اشتراك إنترنت شهري ثابت أو حزم شهرية ثابتة. وبلغت نسبة الطلبة الذين اضطروا إلى شراء حزم إنترنت إضافية للوصول للمنصات التعليمية 74.5%، في حين بلغت نسبة الطلبة الذين ذكروا أن جامعاتهم قامت بشحن حزم إنترنت لهم من أجل استخدامها في عملية التعلم عن بعد 35.5% من مجموع الطلبة. كما بلغت نسبة استخدام الطلبة لمنصات التعلم عن بعد التي توفرها الجامعات 87.5%. وكانت نسبة الطلبة الذين أعربوا عن رضاهم عن المنصات 76%، بينما أعرب 24% منهم عن عدم الرضا. وبلغت نسبة الطلبة الذين واجهوا تحديات وصعوبات في استخدام المنصات أو الدخول إليها 52.5%.

ورد الطلبة المشاكل التي واجهتهم لأسباب عدة، منها مشاكل تقنية تتعلق بسرعة الإنترنت (بنسبة 39%)، ومشاكل أخرى تتعلق بعدم توفر أجهزة إلكترونية تمكنهم من الوصول للمنصات (21%)، بينما رأى 22.5% من الطلبة أن المشكلة تكمن في بطء الخدمة المقدمة من قبل الجامعات، و17.5% ربطوا ذلك بتحديات أخرى.

وفي ما يتعلق بالمحتوى التعليمي والإرشادي المتوفر في المنصات التعليمية التابعة للجامعات، فقد بلغت نسبة الطلبة الذين أكدوا على توفر الخطط الإرشادية المعدة من قبل الجامعات لاستخدام هذه المنصات 73%، ونسبة الطلبة الذين أقروا بتوفر الدعم الفني اللازم في حال واجهتهم صعوبات ومشاكل فنية 58.5%.

كما رصد الاستطلاع آراء الطلبة في ما يتعلق بتناسب تصميم المواد التعليمية المتوفرة على المنصات مع مهارات التعلم والإمكانات التقنية لديهم، إذ أبدى 79.5% من الطلبة رضاهم وبدرجات متفاوتة عن تصميم المواد التعليمية المتوفرة، بينما أبدى 20.5% من الطلبة عن عدم رضاهم. وتفاوتت نسب موافقة الطلبة على أن المواد التعليمية المتوفرة على منصة الجامعة تُنمي إمكانياتهم، فوافق 67.5% على ذلك، بينما كانت نسبة الطلبة الذين لم يوافقوا 32.5%. وفي ما يتعلق بالأساليب التدريسية التي تحتوي عليها المنصات في إعطاء المحاضرات، أبدى 78% من الطلبة رضاهم عن أساليب التدريس، في حين كان 22% منهم غير راضين.

كما استطلعت آراء الطلبة بشأن مدى توفير منصات الجامعات لأساليب داعمة (فيديوهات، أمثلة واقعية....) لتعزيز عملية التعلم، إذ أقر 61% من الطلبة بتوفر هذه الأساليب،

وكانت نسبة الطلبة الذين أكدوا وجود تفاعل بينهم وبين الأساتذة 62% . وفي ما يخص تقييم تجربة الطلبة واهتمامهم وحرصهم على متابعة المواد التعليمية الإلكترونية الموجودة على المنصات الخاصة بجامعاتهم، بلغت نسبة الطلبة الذين أبدوا رضاهم عن التجربة 70% . بينما أقر 80% من الطلبة بعدم كفاءة التعلم عن بعد مقارنة بالتعلم التقليدي من داخل الجامعة. وبلغت نسبة الطلبة المؤيدين للعمل بآلية "ناجح/ راسب" في العلامات لهذا الفصل الدراسي 87.5% . في حين بلغت نسبة الطلبة المؤيدين لتطبيق التعلم المدمج الذي يمزج بين خصائص التعليم الصفي التقليدي والتعلم عبر الإنترنت 54% في بداية العام الدراسي 2021/2020 . ورأى 46% من الطلبة المعارضين للتعليم المدمج أن هناك مشاكل تعتور هذه الطريقة، ومنها وجود محاضرات نظرية ومختبرات وتطبيقات عملية وسريرية، إلى جانب أسباب أخرى تجعل التعلم المدمج غير مناسب.

وبينت نتائج الاستطلاع بشأن تطبيق التعليم المدمج بداية العام الدراسي، أن 56% من الطلبة يرون أن جامعاتهم لديها الإمكانيات الفنية/ التقنية اللازمة لمثل هذا النوع من التعليم. بينما بلغت نسبة الطلبة الذين يعتقدون أن أعضاء الهيئة التدريسية في جامعاتهم لديهم الإمكانيات الفنية للتعليم المدمج 52.5% من مجموع الطلبة.

3. طريقة الامتحانات وتقييم الطلبة

يميل خبراء التعلم الإلكتروني عند مناقشة إجراء الامتحانات والتقييمات عبر الإنترنت، إلى عدم إجراء الامتحانات في المنزل أبداً، لأن فرص الغش والمشكلات القانونية المستقبلية متوقعة. ومع ذلك، هناك حالتان يمكن بهما إجراء امتحانات إلكترونية في المنزل: تأخذ الحالة الأولى شكل امتحانات شفاهية عبر الإنترنت مع وجود كاميرا وتسجيل "فيديو"، ففرص الغش محدودة بهذه الطريقة. وإلى جانب ذلك، يمكن أن يكون خيار إجراء الامتحان من خلال "الفيديو" مهماً، لأنه يمكن حفظ الجلسة بأكملها وإعادة تشغيلها لاحقاً لأغراض التحقق أو إعادة التقييم من أكثر من مدرس تحقيقاً للعدالة والشفافية. أما الحالة الثانية فتتمثل في تقييمات مكتوبة تتخذ شكل مقال أو واجب كتابي صغير. ويتم إجراء الامتحان عبر الإنترنت وفقاً لقيود زمنية صارمة، لذلك من الصعب جداً الغش في الردود النصية. بالإضافة إلى ذلك، يعرف أعضاء الهيئة التدريسية طلبتهم بما يكفي لتخمين ما إذا كان الطالب قد كتب المقال أو أعد الواجب أو قدم المشروع المطلوب منه بنفسه. إلا أن مجلس التعليم العالي فضل مع الجامعات اعتماد 50% للأعمال الفصلية و50% للامتحان النهائي الذي يُعقد داخل الحرم الجامعي في حال سمحت الظروف بذلك، وهو اقتراح ينطوي على ضبابية بالنسبة للطلبة وأهاليهم. ومن باب تعويض النقص في جودة التعليم عن بُعد، سمح المجلس للطلاب اختيار تقييم

"ناجح/ راسب" بناء على علامته النهائية إذا رأى أنها لا تخدمه من حيث المعدل، باستثناء تخصصي الطب وطب الأسنان اللذين يكون التقييم فيهما "ناجح/ راسب" إجبارياً. ثم عاد المجلس واعتمد امتحانات إلكترونية نهائية عن بعد، ورغم التردد في اتخاذ القرار إلا أن هذه التجربة يمكن البناء عليها وتطويرها في ظل الظروف الاستثنائية. ومن الواضح أن الجامعات لم تقدم أي حلول ابتكارية للامتحانات ولم يجرب اتباع الممارسات الفضلى للحيلولة دون الغش.

4. البحث العلمي والتطوير

يُشير الواقع إلى تواضع النشر العلمي للجامعات وضعفه، إذ بلغ مجموع الأبحاث المنشورة للجامعات الأردنية (مجتمعة) في مجلات مصنفة في محرك بحث (SCOPUS) 43423 بحثاً منذ تأسيس أول جامعة وحتى نهاية عام 2019، وهو رقم متواضع جداً ولا يتناسب مع الدعم الحكومي المالي للجامعات الرسمية، ولا مع وجود 10528 من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الحكومية والخاصة ولا مع وجود 1554 تخصصاً، منها 599 لدرجات الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي. والمفارقة المحزنة أن مجموع ما نشرته الجامعات الأردنية منذ حوالي ستين عاماً لا يساوي "نصف" ما نشرته جامعة "تانيانج" السنغافورية التي زارها جلالة الملك عبدالله الثاني عام 2019 (105918 بحثاً). بل إن مجموع الأبحاث المنشورة للجامعات الأردنية أقل مما نشرته جامعة طهران (55785 بحثاً)، أو جامعة الملك سعود (54680 بحثاً). ناهيك عن ضعف أو اختفاء الأبحاث الابتكارية الريادية وبراءات الاختراع التي من شأنها أن تؤدي لمنتج يساهم في حل مشكلة وطنية أو يُعزز الاقتصاد المؤسسي أو الوطني.

ومع هذا الواقع البحثي والابتكاري المتواضع، ضاعفت أزمة "كورونا" سوء الإنتاج كمّاً ونوعاً، إذ إن إغلاق الجامعات حرم أعضاء الهيئات التدريسية وطلبة الدراسات العليا من إتمام أبحاثهم، وخاصة العملية منها. ومع ذلك، كان الأجدر بالجامعات السماح للمتخصصين في ضبط انتشار العدوى، الدخول للمختبرات تحت إجراءات صارمة لتحقيق إنجاز علمي وإيجاد مضاد للفيروس أو إنتاج جهاز تنفس أو أجهزة أو مواد تعقيم... إلخ. فلأسف، غيّبت الجامعات العقول المنتجة واكتفت بفتح باب التبرع المالي.

وفي المقابل، أطلق صندوق البحث العلمي والابتكار مبادرة لدعم أبحاث علمية في المجالات الطبية والاجتماعية والاقتصادية في موضوع فيروس كورونا المستجد. لكن، أقر دعم خمسة مشاريع بحثية فقط بمبلغ متواضع لم يزد عن 70 ألف دينار لهذه المشاريع مجتمعة، وهو ما يستدعي الدراسة لتقييم جودة هذه المشاريع وأصالتها وأهميتها،

ومعرفة كيفية تحقيقها تأثيراً ملموساً بهذه الموازنة المتواضعة، أم أن هذه المشاريع كانت لا تستحق الدعم من أصله. وهذا مؤشر آخر على ضعف النشاط البحثي للجامعات الأردنية. وعند الحديث عن البحث العلمي، لا بدّ من استحضار ثلاثة نماذج للجامعات في العالم؛ وهي الجامعات التدريسية، والجامعات البحثية، والجامعات التدريسية البحثية. ولا ضير أن تكون الجامعات الوطنية في المملكة جامعات تدريسية في المقام الأول وبحثية في المقام الثاني وافترضية في المقام الثالث. وعندها لا بدّ من خلق توازن بين هذه النماذج. ولكن عند تقييم التدريس في الجامعات الأردنية، ينبغي التوقف عند نسبة الطلبة للمدرسين، والتي وصلت في بعض الجامعات/ التخصصات إلى حدود تتناقض مع جودة التعليم. وسبب عدم التوازن هذا هو عدم وجود التخطيط الاستراتيجي، وفتح أبواب القبول لأعداد من الطلبة لا تحتملها البنية التحتية للجامعات، وهجرة الأدمغة لأسباب اقتصادية أو إدارية أو لعدم شعورها بالعدالة في مكان العمل أو لغياب البيئة العلمية والإدارية الرصينة عن الجامعات. بل إن الأعداد الغفيرة من طلبة البكالوريوس في القاعات التدريسية تتضارب مع أساليب التدريس الحديثة التي تتطلب صغفواً صغيرة قليلة العدد. وهذه الأعداد الكبيرة ذات أثر سلبي ليس على التدريس فقط، بل إنها تزيد من أعباء أعضاء الهيئة التدريسية وتؤثر سلباً على الوقت المتاح للبحث العلمي. وقد يرى بعضهم أن المطلوب مستوى بحثي مرتفع يؤدي للاختراع، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بمشاركة قطاع الصناعة ومساهمته، لكن هذا لا يمنع أن تكون الأبحاث الجامعية - وإن كانت لأغراض الترقية - مفيدة في مجالات التعليم العالي من حيث طرح نظريات جديدة، واقتراح أساليب مبتكرة، وتبسيط الضوء على قضايا معينة، وتقديم حلول متنوعة لها. فلا يجوز أن تبقى الأبحاث في إطار الترقية من رتبة لأخرى دون هدف أو أولوية وطنية. ومن منظور آخر، و لرفع مستوى البحث العلمي الخاضع للترقيات الأكاديمية، وضعت لجنة شكلتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نظاماً موحداً للترقيات كان من الممكن أن يرفع مستوى وعدد الأبحاث المقدمة للترقية من الجامعات، إلا أن النظام بقي حبيس الأدراج كبقية الأنظمة الموحدة التي اقترحت لتحسين بيئة قطاع التعليم العالي بجوانبه الأكاديمية والإدارية والمالية كافة. بل يمكن الذهاب بعيداً وإعلان ثورة في متطلبات الترقية الأكاديمية والخروج عن المألوف لتعتمد الترقية على أمور أخرى إلى جانب البحث العلمي المجرد، كالنشاطات والأفكار والحلول الإبداعية ومكافأة المدرسين الذي يمارسون أفضل سبل التدريس الحديث ويبدعون في ذلك.

5. الحيلولة دون تسرب الطلبة (وخاصة الوافدين) من الجامعات

لوحظ تأثير الأزمة الاقتصادية على التعليم العالي في عدد من البلدان حول العالم. وفي الأردن فإن الأزمة كانت ذات أثر مضاعف لكون المملكة تواجه ضغوطات مالية تصاعدت وتيرتها مع أزمة "كورونا". وقد أثرت هذه الضغوطات بشكل رئيس على الفئات متوسطة الدخل التي يشكل أبناؤها النسبة الأكبر من طلبة التعليم العالي. وحدت الأزمة من القدرات الإنفاقية لدى المواطنين، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الدخل. لهذا من المتوقع أن تُعيد الأسر النظر في الاستثمار في مجال التعليم في سبيل تأمين الحاجات الرئيسية للعيش. يضاف إلى ذلك أن عدداً من الطلبة العرب والأجانب غادروا جامعاتهم تحت التأثير النفسي لأزمة "كورونا"، مما قد يؤخر عودتهم للأردن، وربما لا يعودون أبداً. وحتى أولئك الذين بقوا في الأردن، ربما يكون من الصعب تأمين رسوم الدراسة من ذويهم أو دولهم على المدى القريب. ويزيد عدد الطلبة العرب والأجانب في الأردن عن 40 ألف طالب من 105 جنسيات. ويشكل الطلبة الوافدون ما لا يقل عن 8% من مجموع طلبة الجامعات الحكومية، وما لا يقل عن 13% من مجموع طلبة الجامعات الخاصة. وتعدّ الرسوم الجامعية للطلبة الوافدين مرتفعة وتغطي نسبة كبيرة من مجموع الرسوم المحصّلة.

وخلال جائحة "كورونا" برزت مطالبات باستيعاب الطلبة الأردنيين الدارسين في الخارج في الجامعات الأردنية، وهو أمر رفضه مجلس التعليم العالي لكون أرقام هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي تُشير إلى تجاوز الجامعات الحكومية طاقتها الاستيعابية بشكل غير مسبوق، وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد أعدت دراسة غير مسبوقة عام 2018/2017 حول أعداد الطلبة الأردنيين الدارسين في الخارج، كشفت فيها أن عددهم حوالي 25 ألف طالب.

6. التشريعات الناظمة لقطاع التعليم العالي

تحتاج التشريعات الناظمة لقطاع التعليم العالي في ظل الظروف الراهنة، إلى تعديلات، مع ضمان الموازنة بين استقلالية الجامعات وصلاحيات مجلس التعليم العالي.

لقد تضمن قرار الدفاع رقم (7)، اعتماد طرق وأساليب التعليم غير التقليدية التي تتم بالوسائل الإلكترونية أو التعليم عن بُعد، وعدّها مقبولة لجميع الغايات المنصوص عليها في التشريعات ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك المدة المقررة للعام الجامعي 2020/2019. إذ اعتُمدت المحاضرات الإلكترونية وسيلة بديلة عن المحاضرة الأسبوعية أو الندوة لغايات تقييم الساعات المعتمدة في جميع المواد الدراسية خلال المدة المتبقية من العام الجامعي.

وأكد القرار على عدم العمل بالأحكام المنصوص عليها في التعليمات المطبقة في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالمواعيد، بما فيها الغياب والحرمان، أو تلك المتعلقة بإنذار الطالب وفصله بسبب تدني معدله التراكمي في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2020/2019، وذلك خلال الفترة من تاريخ قرار مجلس الوزراء وبلاغ رئيس الوزراء بتعطيل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة أعمالها ولغاية مباشرة الدوام وعودة الدراسة فيها كالمعتاد.

وفوض القرار مجالس العمداء لتعديل آلية حساب العلامات ونسبها للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2020/2019 ورفعها لمجلس التعليم العالي لاعتمادها وفقاً لما يلي: إعادة حساب علامات المواد الدراسية لكل تخصص على حدة وفقاً لطبيعته ومتطلبات الدراسة فيه، واعتماد مبدأ "ناجح/راسب" في التخصصات التي تسمح طبيعتها بذلك شريطة أن يكون باختيار الطالب وموافقته. ولاحقاً عدّل القرار ليستثني طلبة الطب وطب الأسنان ويجبرهم على مبدأ "ناجح/راسب".

ولغايات تنفيذ أحكام أمر الدفاع رقم (7) ولحين عودة الدراسة كالمعتاد، نصّ الأمر على أن تغلب مصلحة الطالب وتفسر نصوص التعليمات المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي لصالحه. ووفر هذا الأمر الغطاء التشريعي اللازم لعدّ التعليم الإلكتروني جزءاً من التعليم المقبول في الجامعات، وتوحيد طريقة حساب العلامات، وبعض إجراءات الامتحانات لحماية الطلبة، كما أباح لمجلس التعليم العالي اتخاذ إجراءات تيسر العملية التعليمية، سواء تعلق ذلك بالامتحانات أو بنسب حساب العلامات، بحيث يكون الجهد المبذول جزءاً أساسياً من التعلم والتعليم. ولأن هذا الأمر سبقه مشاورات بين الجامعات ومجلس التعليم العالي، فإن استقلالية الجامعات واستقلالية قرارها التعليمي حُفظت نسبياً، بحيث تأتي القرارات لمصلحة الطلبة وكفاءة عملية التعليم وجودته.

ولكون التعليم عن بُعد أصبح محور نشاط قطاع التعليم العالي، فقد أعدت هيئة اعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي تعليمات اعتماد وجودة برامج التعليم عن بُعد ومعاييرها، والتي تضمنت معايير الحوكمة والبرامج الأكاديمية والبنية التكنولوجية والتعليم والتعلم وخدمات الطلبة وضبط الجودة. إلا أن الأمر يجب أن يتعدى ذلك لرفع نسب التعلم الإلكتروني في الخطط الدراسية. وهذا يتطلب إعادة تقييم الخطط الدراسية وإعادة تصميمها بما يتوافق مع إدماج التكنولوجيا في التدريس وفقاً للممارسات الفضلى.

7. الوضع المالي للجامعات في ظل توقف الطلبة عن دفع الرسوم وتوقف نشاطات الجامعة ذات الأثر المالي

يستدعي الوضع المالي للجامعات تقديم تحليل عام حول القدرات المالية المتاحة للقطاع والموازنات المرصودة.

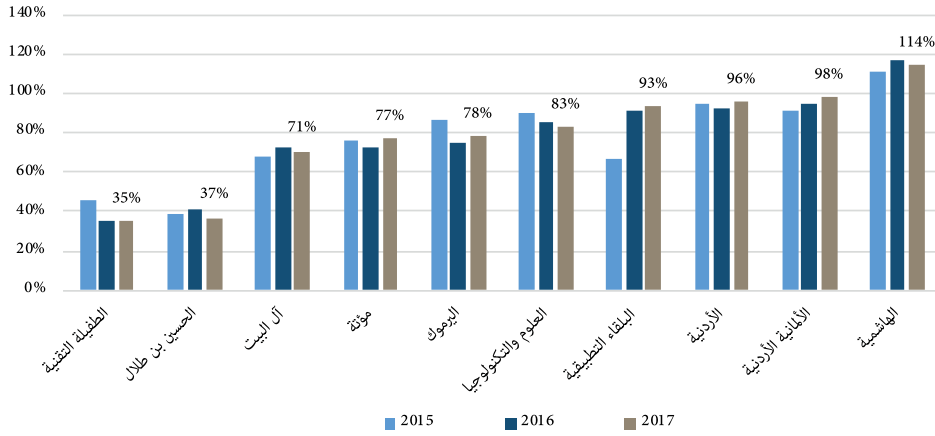
فقد أثرت أزمة "كورونا" بشكل رئيس على الفئات متوسطة الدخل، التي يشكل أبنائها النسبة الأكبر من طلبة التعليم العالي، في الوقت الذي غادر فيه عدد من الطلبة العرب والأجانب لبلادهم وقد تتأخر عودتهم للمملكة، لذلك فإن الجامعات لا تتوقع مداخيل جديدة من الرسوم التي تشكل 70% من النفقات بالمعدل. وفي المقابل، تركز الجامعات الحكومية تحت عبء المديونية التي تصل إلى 108 مليون دينار، وتعاني من عجز نقدي فعلي متراكم حتى نهاية عام 2017 يصل إلى حوالي 120 مليون دينار، بالإضافة إلى المطالبات الشهرية الملحة والالتزامات المنتظمة تجاه جهات عدة.

وتشكل رسوم الطلبة الإيراد الأهم (ويكاد يكون الوحيد) للجامعات، وهي تغطي نسبة كبيرة من نفقاتها المتكررة. وقد أعلن بعض رؤساء الجامعات بعد شهر من بدء أزمة "كورونا" أن الجامعات عاجزة عن دفع الرواتب الشهرية لموظفيها، وطالبوا الوزارة بتأمين الدعم المالي الشهري لها، الأمر الذي لم يكن سهلاً تأمينه بسرعة من وزارة المالية، إذ توقفت عجلة الاقتصاد وتحصيلات الضرائب من المؤسسات والأفراد وغيرها من التحصيلات. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مجلس الوزراء قد شكل لجنة في عام 2019 لدراسة مديونية الجامعات برئاسة الأمين العام للوزارة وعضوية ممثلين لوزارة المالية والبنك المركزي ومجلس التعليم العالي. وقد بينت الدراسة المفاضل المهمة التالية:

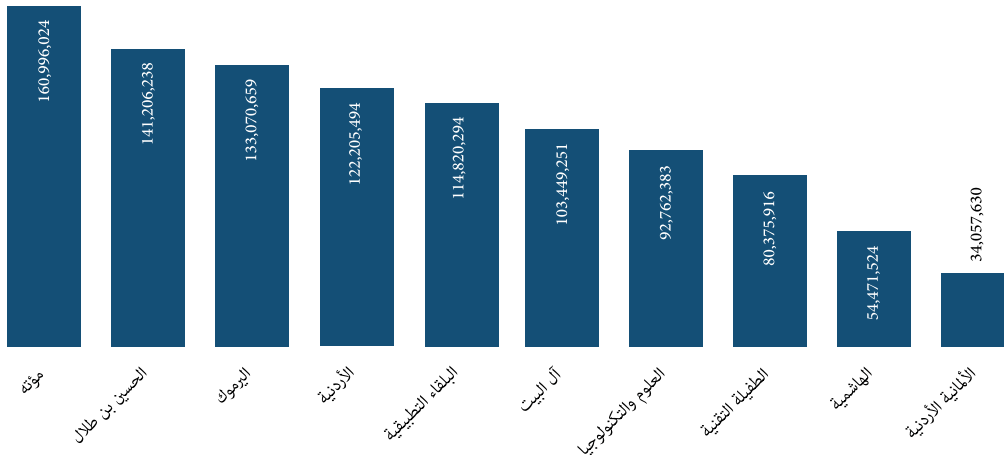
- بلغ العجز النقدي الفعلي المتراكم للجامعات الرسمية حتى نهاية عام 2017 حوالي 120 مليون دينار.
- بلغت مديونية الجامعات الرسمية 108.6 مليون دينار، وهي تشمل كل الجامعات باستثناء الجامعة الهاشمية التي تتمتع بارتفاع رسوم الطلبة وإقبالهم. في حين بلغ صافي أرباح الجامعات الخاصة مجتمعة حوالي 50 مليون دينار.
- بلغ الدعم الحكومي النقدي المباشر للجامعات خلال الأعوام 2001-2018 حوالي 1.166 مليار دينار.
- بينت نسبة تغطية إجمالي الإيرادات لإجمالي النفقات وجود عجز في الجامعات التالية: الطفيلة التقنية، واليرموك، ومؤتة، وآل البيت، والحسين بن طلال، والألمانية الأردنية.

- ما زالت نسبة الإداريين إلى أعضاء الهيئة التدريسية دون النسب الفضلى إجمالاً، وإن كانت شهدت تحسناً عبر السنوات الأخيرة. وقد بلغت نسبة "مدرّس إداري" في الجامعات الحكومية 1:1.5، وفي الجامعات الخاصة: 1:1.4.
- ويوضح الشكلان (1) و(2) نسبة تغطية إيرادات رسوم الطلبة للنفقات المتكررة والدعم الحكومي المباشر

الشكل رقم (1):
نسبة تغطية إيرادات الرسوم للنفقات المتكررة



الشكل رقم (2):
إجمالي الدعم الحكومي المقدم للجامعات الرسمية خلال الأعوام 2019-2001



- صنفت الدراسة الجامعات الرسمية ضمن الفئات الآتية تبعاً للمركز النقدي لكل منها:
 1. الجامعات ذات المركز النقدي القوي: (1) الجامعة الهاشمية، (2) الجامعة الألمانية الأردنية، (3) جامعة العلوم والتكنولوجيا.
 2. الجامعات ذات المركز النقدي الجيد: (1) الجامعة الأردنية، (2) جامعة البلقاء التطبيقية.
 3. الجامعات ذات المركز النقدي المتوسط: (1) جامعة اليرموك، (2) جامعة مؤتة.
 4. الجامعات ذات المركز النقدي الضعيف: (1) جامعة آل البيت، (2) جامعة الحسين بن طلال، (3) جامعة الطفيلة التقنية.
- من خلال دراسة الحسابات الختامية، برزت بعض المؤشرات بأن هذه المراكز النقدية قد تتغير إذا لم تكن هناك حاكمية مالية محكمة للجامعات، ومثال ذلك أن الحساب الختامي الأخير لجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية أظهر أن الجامعة سجلت عجزاً نقدياً للمرة الأولى في تاريخها.
- بلغ إجمالي العجز النقدي الفعلي للجامعات الحكومية لعام 2017 حوالي 18 مليون دينار.
- تضمنت الدراسة أهم أدوار الجهات ذات العلاقة لحل مشكلة المديونية، ويمكن إجمالها بما يلي:
 - دور الجامعات:
 1. وضع خطة لكل جامعة لضمان ديمومة الإيرادات وتنوعها.
 2. ضبط نفقات وتخفيض إهدار الموارد المالية والمادية من خلال تحسين الأداء الإداري والمالي والوظيفي والمراقبة المالية على نشاطات الجامعة. والإيقاف الضوري للمكافآت التي تُدفع للعاملين في الجامعات، بما في ذلك الإدارة العليا للجامعة (الرئيس ونواب الرئيس) نتيجة المشاركة في اللجان خلال أوقات العمل الرسمي.
 3. تعزيز حاكمية التمويل ورفع كفاءة الإنفاق من خلال التخصيص المثالي للموارد المالية وإثبات تحسين نسبة "إداري مدرّس" وغيرها من النفقات الجارية.
 4. تحسين الإنفاق على البحث العلمي المنتج، وإثبات مردود ذلك من خلال مشاريع مشتركة مع قطاع الصناعة، وإنشاء وتبني شركات منتجة وتسويق فعلي لمنتج ناتج عن براءة اختراع تحقق دخلاً إضافياً للجامعة.

5. رفع مستوى الخريجين من خلال تحسين نسبة "طالب مدرّس"، وشفافية وعدالة تعيين أفضل القدرات الأكاديمية، وقبول الطلبة على البرنامج الموازي بعدالة وتنافسية، وإظهار نسب إقبال متزايدة من الطلبة العرب والأجانب مع تنوع المصادر، وإقرار نظم تدريبية للطلبة - خلال الدراسة- تفضي للتشغيل المباشر بعد التخرج.

6. رفع مؤشرات العائد على الاستثمار من خلال تحسين عمل صناديق الاستثمار، والعمل على تأسيس مفهوم "الجامعة المنتجة".

- دور مجلس التعليم العالي:

1. إيجاد الآليات الكفيلة باختيار أفضل القيادات الأكاديمية لرئاسة الجامعة، وتفعيل أشد الإجراءات لتقييم القيادات الأكاديمية، إذ إن كثيراً من الممارسات الإدارية الخاطئة أرهقت الجامعات مالياً.

- دور الجهات الباعثة:

2. تسديد المستحقات المترتبة على هذه الجهات لصالح الجامعات الرسمية في الأجل المحددة، إذ بلغ مجموع مستحقات الجامعات على الجهات الباعثة حتى تاريخ إعداد هذه المراجعة 66.3 مليون دينار.

- دور الحكومة:

1. تأمين مخصصات مالية للجامعات بقيمة تتراوح بين "الفرق بين إجمالي الإيرادات والنفقات الفعلية"، والبالغ حوالي 18 مليون دينار، وما يُقتطع من إجمالي مبلغ الدعم المباشر للجامعات لصالح صندوق دعم الطالب والبالغ 21 مليون دينار، للمساهمة في تغطية العجوزات النقدية الفعلية للجامعات، وذلك على موازنة وزارة التعليم العالي لعام 2021. إذ قلص مجلس النواب الزيادة المقترحة لدعم الجامعات في موازنة العام الحالي إلى 10 ملايين دينار بدل 18 مليون دينار.

وعلى أثر الدراسة آنفة الذكر، وبطلب من مجلس الوزراء، أصدرت لجنة مشكلة من مجلس التعليم العالي مصفوفة الخطة التنفيذية لمتابعة الحوكمة المالية والإدارية والخطط الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية في الجامعات الرسمية، وتضمنت المحاور التالية: الموازنة، والحساب الختامي، والموارد البشرية، والجامعة المنتجة، وصندوق الاستثمار، واللوازم، ووسائل النقل، والأجهزة والمعدات، والخدمات المساندة، والتقدم التقني، والمؤسسية، والحاكمية. واشتملت الخطة على عدد من مؤشرات الأداء التي يتوجب على الجامعات تحقيقها قبل تقديم أي دعم حكومي لها.

8. العلاقات الدولية

ترتبط الجامعات بعلاقات مع جامعات عربية وأجنبية تعزز العمل الأكاديمي والبحثي، وتسمح للطلبة ولأعضاء الهيئة التدريسية من الانتقال لجامعات متقدمة والدراسة أو العمل فيها، مما يعزز نقل الخبرات وتبادلها، وكذلك المشاركة في المؤتمرات وورشات العمل والمشاريع البحثية، إلا أن كل هذا توقّف مع أزمة "كورونا" إلى أجل غير مسمى، ولا يُتوقّع أن يعوّض الاتصال الإلكتروني ما فقده الجميع خلال التواصل المباشر.

9. خدمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وفقاً لقانون التعليم العالي، تتولّى الوزارة عدداً من المهام ومنها تنفيذ السياسة العامة للتعليم العالي في مجالاتها التربوية والثقافية والتعليمية والعلمية والبحثية في نطاق مؤسسات التعليم العالي، والتنسيق ما بين هذه المؤسسات للاستفادة من الطاقات التعليمية والبحثية والاستشارية لديها. وتعدّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الوزارات الخدمية، ومن أهم الخدمات التي تقدمها: أعمال تصديق الشهادات والدورات، ومعادلة الشهادات، والاعتراف بمؤسسات التعليم العالي غير الأردنية، وأعمال المنح والبعثات والقروض من صندوق دعم الطالب. إلا أن الوزارة ظهرت من أكثر مؤسسات الدولة - وأكثر من الجامعات - قدرة على امتصاص الأزمة، لكونها كانت قد حوسبت معظم خدماتها للجمهور أو لموظفيها قبل أزمة كورونا، إذ وفرت 69 من الأنظمة الحوسبة والبوابات الإلكترونية، والتي تمثل 95% من مجموع العمليات والإجراءات الخاصة بالوزارة حتى نهاية عام 2019.

وفعلت الوزارة خطتها الإستراتيجية لإدارة المخاطر منذ بداية الأزمة، وتضمنت الخطة: إدارة المخاطر الخاصة بالموارد البشرية وتطوير الأداء المؤسسي، ومخاطر مالية، ومخاطر قانونية، ومخاطر رقابية، ومخاطر معلوماتية، ومخاطر إدارة القروض والمنح والبعثات، ومخاطر إدارة معادلة الشهادات وتصديقها والاعتراف بالمؤسسات غير الأردنية. وهذا يبرهن على التطور الاستراتيجي في التخطيط في الوزارة في السنوات الأخيرة ويعزز مقولة إنها تُمثل نموذجاً لتطوير القطاع العام.

ثالثاً: أهم أولويات القطاع: ما الذي يمكن فعله للاستعداد للعام الدراسي 2020/2021؟

- التدريس

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأدوات الرقمية مكتملة وليست بدائل للتعليم المباشر وجاذبيته، لا بد من البحث عن بدائل إلكترونية للتدريس والتقييم والامتحانات والخروج عن النمطية وتطوير التدريس وفقاً للمفاهيم الحديثة، وحوسبة جميع الإجراءات الأكاديمية والإدارية والمالية، وتوفير البنية التحتية المتعددة لذلك، وتقديم التكنولوجيا المساعدة لكل من الطالب والمدرس والموظف. إذ يوفر التعليم عبر الإنترنت فرصة لخفض التكاليف والوصول إلى عدد أكبر من الطلاب، خاصة أولئك الذين قد لا يتمكنون لسبب أو لآخر من الحضور للحرم الجامعي. كما أن التعليم عبر الإنترنت قد يصبح مصدر دخل جديداً من خلال توفير الفرصة لاستقطاب طلبة من خارج الأردن (وحتى من داخله)، بخاصة الذين لا تمكنهم ظروفهم من الالتحاق بدوام كلي.

ومن المؤسف أن كل خطط الدولة الاستراتيجية أهملت أو لم تركز على التدريس بوصفه أحد أهم أهداف التعليم الجامعي؛ فالجامعات الأردنية جامعات تدريسية في المقام الأول، وبحثية في المقام الثاني. وعليه، ينبغي على الجامعات الأردنية أن تتبنى وتمارس الطرق الحديثة في التدريس وتستخدم التكنولوجيا المتطورة لتحقيق هذا الهدف، فنموذج التدريس التقليدي يعدّ المدرس موزعاً للمعلومات (Dispenser) والطالب مستقبلاً سلبياً لها (Passive Receiver)، والامتحان الطريقة الوحيدة للتأكد من المعلومات التي حصلها الطالب. في حين أن النموذج الحديث للتدريس يُعرف المدرس على أنه مصمم المادة الدراسية (Course designer) ومدير العملية التعليمية برمتها (Manager) أو المُسهِّل (Facilitator).

ولم تعد إدارة العملية التدريسية تقتصر على القاعة الصفية والامتحان النهائي، إذ تتضمن الطريقة الحديثة للتدريس ست خطوات (Instructional Activity Sequence) يقع خلالها جزء كبير من التعلم على الطالب وقدراته وجهده في البحث والاستقصاء. لقد تحول التعليم إلى تعلم يتضمن المفاهيم الحديثة التالية المتداخلة إلى حد كبير والضرورية لاكتمال العملية التدريسية والتي على الجامعات الأردنية كافة أن تتبناها: تدريس المجموعات الصغيرة، والتعلم النشط، والتفكير النقدي، والتعلم المبني على حل المسائل، والتعلم المدمج، والصف المعكوس. ويُسهِّل تفعيل هذه المفاهيم استخدام الأجهزة الحديثة في التدريس داخل قاعة الصف مثل (Clickers).

ويجب أن تُبنى الخطط والبرامج على أهداف تعليمية واضحة ونتائج تعلم محددة ومؤشرات أداء دقيقة. ويجب أن لا يقتصر التقييم على الامتحان، فلا بد من تجاوز

المفهوم التقليدي (امتحان أول من 30 علامة، وامتحان ثانٍ من 30 علامة، وامتحان نهائي من 40 علامة) إلى مفهوم البحث العلمي في التدريس من خلال الأبحاث والواجبات وقياس المهارات بحيث يكون الطالب محور نشاط العملية التعليمية (proactive)، وهذا من الأمور التي يمكن أن تهيئ الطالب لسوق العمل.

وقد أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورقة "سياسات التعلم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي" التي تضمنت تقييم تجربة التعليم الإلكتروني للفصل الثاني للعام الجامعي 2020/2019 وتقييم الاختبارات الإلكترونية وتقييم الطلبة والسياسات والتشريعات المقترحة. وأكدت الورقة أن التعليم عن بعد ليس بديلاً عن التعليم الوجاهي، وعرضت القرارات المتتالية التي اتخذها مجلس التعليم العالي، إذ تولت الوزارة تنسيق جهود الجامعات في إدارة عملية التحول الإلكتروني. وأشارت الورقة إلى تفاوت سرعة الإنترنت لدى الجامعات، وكان ذلك عنق الزجاجة في تقديم خدمات التعليم الإلكتروني. كما أشارت إلى عدم توفر أستوديو خاص لتجهيز المحتوى العلمي الإلكتروني. وقد قامت معظم الجامعات بتوفير حزم إنترنت للطلبة، وكان المعوق الأكبر عدم توفر أجهزة حاسوب عند نسبة لا بأس بها من الطلبة.

وفي مجال الاختبارات والتقييم الإلكتروني، تبين ارتفاع نسب حضور الطلبة للامتحانات النهائية للفصل الدراسي الثاني والتي تراوحت بين 93% و100%. وبيّنت الورقة أنه في ظل عدم كفاية التدريب لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وعدم جاهزية الجامعات وضعف البنى التحتية المتصلة بالتعليم الإلكتروني والتقييم الإلكتروني وضعف شبكة الإنترنت في بعض المناطق، ظهرت مجموعة من المشاكل والصعوبات التي حالت دون اكتمال التجربة على الوجه الأمثل، خاصة أن آلية التقييم المطبقة في الجامعات لسنوات طويلة تعتمد بشكل رئيس على امتحانات مقيدة داخل القاعة وفي الوقت ولا تتفق مع مبادئ التعلم الذاتي المستمر أو المعتمد على حل المشكلات (Problem-based Learning) أو على إجراء البحوث. وأشارت الورقة إلى معضلة الغش، ودعت إلى بذل جهود جماعية للحد من هذه الممارسة. لذلك دعت الورقة إلى تطوير سياسات التعليم المعمول بها، وتعديل بعض التشريعات الناظمة له، بما في ذلك التعليم الإلكتروني. ولتحقيق ذلك، اقترحت الورقة اتباع منهجية مدروسة تُنفذ على مراحل للانتقال الدائم للتعليم الإلكتروني، بحيث تبدأ الجامعات بالتدريس الجزئي وصولاً إلى تدريس برامج متكاملة. وفي هذا الصدد اقترحت الورقة ثلاث مراحل لهذا الانتقال: تتمثل الأولى في الإثراء (Enrichment) من خلال اطلاع مؤسسات التعليم العالي على التجارب العالمية في مجال التعليم الإلكتروني، تتلو ذلك النمذجة (Prototyping) التي تتضمن تصميم مواد دراسية ذات جودة على الإنترنت، وأخيراً يأتي دور المرحلة الثالثة وهي المؤسسة والتطوير (Institutionalization and Development). وتضمنت ورقة السياسات هذه

جدولاً يُلخّص مجموعة الإجراءات المطلوب تنفيذها في المراحل الثلاث والجهات المسؤولة عن التنفيذ.

الجدول رقم (2):

ملخص إجراءات التحول الرقمي في التعليم العالي بحسب المراحل الثلاث للأعوام 2020-2022			
السنة	الجهة المسؤولة	الإجراء	المرحلة
2020	مجلس التعليم العالي	مراجعة مجلس التعليم العالي التوصيات الخاصة بالسياسات والتشريعات.	(الإجراء الأول)
2020	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	نشر خطة العمل لجميع الجامعات (رؤساء الجامعات ومجالس العمداء).	
2020	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	تحديد جدول زمني مؤتمت للإجراءات، لسيير العمل بحسب معايير متفق عليها.	
2020	مجلس التعليم العالي، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	إصدار وثيقة مشتركة من قبل مجلس التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها تضمن: تعريف المراد من التعليم الإلكتروني. تطبيق آلية جديدة لحساب علامات المساقات في السير نحو التعلم القائم على حل المشكلات وتنفيذ المشاريع. القرار بطرح 25% من المساقات باستخدام التعليم الإلكتروني، نصفها كمساقات متزامنة تقدمها الجامعات الأردنية ونصفها من منصات عالمية. إعادة صياغة المساقات التي ستُطرح باستخدام التعليم الإلكتروني.	
2020	الجامعة	التأكد من توفر أجهزة حاسوب واشتراكات إنترنت لجميع الطلبة والمدرسين الذين يدرسون أو يدرسون مساقات التعليم الإلكتروني. عقد اتفاقيات مع شركات الاتصالات بحيث تكون تكلفة الإنترنت الخاص بزيارة المواقع التعليمية مقبولة من قبل الطلبة.	
2020	الجامعة	تأسيس مراكز تعليم "عن بعد"، وتنظيم المراكز الموجودة وتحديد مجالات تميزها بهدف التعاون المشترك.	

2020	الجامعة	إخضاع أعضاء هيئة التدريس لدورات تدريبية على مهارات تصميم التدريس (Instructional Design) وأساليب التدريس الحديثة باستخدام التعليم الإلكتروني.	
2020	الجامعة	تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لنتمكن من التعامل مع التكنولوجيا السحابية.	
2020	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	تطوير إطار عام لضبط جودة التعليم الإلكتروني والمدمج المحلية والعالمية.	
2020	الجامعة	مراجعة المناهج لجميع المساقات التي ستُطرح باستخدام التعليم الإلكتروني.	
2020	الجامعة	استعمال أساليب وتقنيات متعددة لعقد الامتحانات وضبط الغش وكشف السرقة الأدبية.	
2021	الجامعة	زيادة المساقات المطروحة باستخدام التعليم عن بعد مع مراجعة المناهج.	
2021	الجامعة	تأليف ونشر مساقات للتعليم غير المتزامن.	
2021	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	تطوير إطار ضمان الجودة.	
2021	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	إجراء عمليات القياس للمخرجات.	
2022	الجامعة	جميع المساقات الاختيارية يمكن طرحها باستخدام التعليم عن بعد.	الثالثة (المأسسة والتطوير)
2022	الجامعة	تدريس مساقات غير متزامنة لإعادة تحويل الندوات إلى (webinar).	
2022	الجامعة	تجهيز مختبرات تفاعلية وافترضية.	
2022	الجامعة	تعاون مراكز التعليم المفتوح في منصات مشتركة لتجميع المحتوى من المؤسسات والجامعات المساهمة.	
2022	الجامعة	استعمال التكنولوجيا لدعم الاختبارات وتسجيل علاماتها آلياً.	
2022	الجامعة	دمج خدمات الإرشاد الوظيفي في منصات إدارة التعلم والمساقات.	

وتحتاج ورقة "سياسات التعلم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي" إلى مراجعة لضمان انسيابية ما أُدرج تحت العناوين الثلاثة الرئيسية وتوضيح الخلط أحياناً بين "التعلم عن بعد" و"التعلم الإلكتروني".

وفي خضم الجائحة وتداعياتها يبرز السؤال؛ هل سيبقى التعليم التقني أولوية للحكومة، وهل سيستمر تخفيض عدد التخصصات المشبعة والراكدة ونسب القبول فيها تدريجياً، أم إن الوضع المالي سيفرض خطوة للخلف؟

وينبغي أن تُستكمل إجراءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (التي بدأت قبل سنتين) لإنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني ومصادر التعلم المفتوحة، خاصة أن الوزارة قطعت شوطاً طويلاً في ذلك بعد الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة التي كانت تمثل عقبة في هذا الطريق. وقد حُطط للمركز بحيث يضم (أستوديوها) تعليمياً ومنصة تعليمية إلكترونية.

كما ينبغي استكمال إجراءات الوزارة الخاصة بإنشاء المنصة الوطنية لتطوير الابتكار في مجال الأعمال والتي تعتمد تكنولوجيا المساقات الجماعية مفتوحة المصادر (MOOCs) لبناء قدرات المبتكرين والرياديين الأردنيين، وتكنولوجيا الواقع الافتراضي والمعزز (VR/AR)، والاتفاق مع مبادرة (EDRAAK) على تقديم عدد من المساقات التعليمية المفتوحة في مجال الابتكار وريادة الأعمال.

ومن الضروري أن تواصل الوزارة عقد ورشات مركزية متخصصة كالتالي عقدتها في عام 2019 حول التعليم الإلكتروني المدمج (الدمج/ المتصل) والتصميم التعليمي للتعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي في الأردن، وذلك بالتعاون مع جهات عالمية متخصصة، للاطلاع على أفضل الممارسات في التعليم الإلكتروني. علماً أن المركز الوطني والمنصة الوطنية من أولويات الوزارة وفقاً لـ"خطة النهضة"، فهل سيتوفر التمويل اللازم لهما، أم إن الحكومة سيكون لديها أولويات معيشية أكثر أهمية بعد زوال الجائحة؟

ويشار إلى أن شركة استشارية في دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت عرضاً مجانياً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لاستخدام منصة "ثريا" التي تمثل نظام تعلم إلكتروني متكامل وبشكل مجاني للجامعات الأردنية. وقررت الوزارة استخدام هذه المنصة في بعض الجامعات في الفصل الصيفي لمعرفة آراء المختصين حول فعاليتها وكفاءتها، وفي حال أثبتت المنصة كفاءتها يتم التعاقد مع الشركة لتأسيس نسخة خاصة منها تكون جزءاً من منصة المركز الوطني لمصادر التعلم المفتوحة وتحت نطاق المؤسسات الأردنية وبتكلفة رمزية.

ويذكر في هذا السياق أن المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا قد أطلق مبادرة سمو الأمير الحسن "علم نفسك" (Teach Yourself) التي تهدف إلى مساعدة طلبة الجامعات الأردنية خلال أزمة "كورونا" والإغلاق التام، إذ أعلن عن توافر إمكانية الاستفادة من بعض المساقات ذات المصادر المفتوحة.

ويمكن لكل جامعة أو عدد من الجامعات إنشاء قناة تلفزيونية للتدريس عن بعد في حال عدم تمكن بعض الطلبة غير المقتدرين على توفير الإنترنت في بيوتهم، أو حتى بديلاً في حال عدم توفر الإنترنت على مستوى المملكة نظراً لما، ويمكن أن تُعد هذه المحطة استثماراً ذا عائد مالي للجامعات.

- البحث العلمي والتطوير والابتكار والريادة

تحتاج الجامعات إلى التفرد والتميز من خلال البحث العلمي والتطوير والابتكار، نحو التنبؤ بمشاكل وطنية مسبقاً وإيجاد الحلول العملية لها، لذلك ينبغي على الجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي إعطاء عدد من الإجراءات أولوية على سواها، وكل تبعاً لمسؤولياته. ومن هذه الإجراءات:

أولاً: في حال الإبقاء على صندوق دعم البحث العلمي والابتكار (بقاء الصندوق أو إلغاؤه يتطلب دراسة متكاملة)

- دعم صندوق البحث العلمي والابتكار من قبل القطاع الخاص بإعادة تفعيل ضخ 1% من أرباح الشركات للبحث العلمي والتطوير. إذ أعلن صندوق دعم البحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فتح باب دعم أبحاث تخص "كورونا" في الجوانب الطبية والاقتصادية والاجتماعية من خلال مسار تقييم سريع (Rapid track).
- توفير الدعم المالي للجامعات ومراكز البحث العلمي والمختبرات لإقامة تحالف لتطوير سريع لاختبارات محددة لفيروس "كورونا" وغيره من المستجدات، وتطوير لقاحات ومطاعيم جديدة بالشراكة مع وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية ومنظمة الصحة العالمية وشبكة عالمية من المختبرات، وتشجيع استثمار القطاع الخاص في هذا المجال.
- إنشاء مركز وطني للأمراض المعدية، وزيادة قدرة المملكة على استخدام نمذجة الأمراض المعدية في دعم عملية اتخاذ القرار في مجال الصحة العامة من خلال إنشاء هذا المركز من تجمع جامعات أردنية وعالمية وجهات أخرى ذات علاقة.
- تحديث وتعزيز نظام الرعاية الصحية في المستشفيات الجامعية؛ من حيث عدد الأسرة ووحدات الحالات الحرجة لاستيعاب طفرات كبيرة من المرضى، وتعزيز برامج

الاستعداد والتأهب لحالات الطوارئ في هذه المستشفيات، وتوسيع سلسلة توريد معدات الحماية الشخصية للعاملين في الجامعات والمستشفيات الجامعية. وهذا يتطلب دعماً مالياً ولوجستياً للجامعات من الجهات الصحية والقطاع الخاص.

- دعم الجامعات الأردنية إجراء الدراسات الاستقصائية السيرولوجية لتحديد مناعة السكان، بما يمكن صاحب القرار من اتخاذ قرار رفع القيود في الوقت المناسب في حال حدوث أي جائحة في المستقبل.

- تشكيل لجنة وطنية من الجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص هدفها وضع الخطط وتنفيذها لتحقيق اكتفاء المملكة ذاتياً من تجهيزات غرف العزل وأجهزة التنفس والمطهرات والأقنعة وملابس الوقاية. وهذا يتطلب أن تكون الجامعات منتجة وقادرة على التشبيك فعلياً مع القطاع الصناعي.

- تعديل التشريعات الناظمة لعمل صندوق دعم البحث العلمي والابتكار، بحيث يكون صندوقاً لدعم الأبحاث العلمية الابتكارية فقط (وهذا يتضمن العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارية والقانونية والطبية والهندسية والعلوم البحتة، ولا يقتصر على علوم معينة)، وذلك حفاظاً على المال العام ولتحقيق أهداف وطنية طال انتظارها، وكل المطلوب من الوزارة استكمال الإجراءات التي بدأتها في هذا الصدد عام 2018/2019.

ثانياً: استبدال مراكز بحثية ابتكارية بصندوق دعم البحث العلمي والابتكار

كان الصندوق في المجمل وفي وضعه المستقل أو بعد ضمّه للوزارة، صندوقاً تقليدياً لا يتعدى كونه أكثر من صندوق مالي، وكلفة إدارته مرتفعة بخاصة ما يتعلق بمكافآت أعضاء اللجان، علماً أنه تقرر في عام 2019 تخفيض عددهم وتحديد سقف لعدد الاجتماعات. ورغم ما صُرف على الصندوق منذ عام 2007 وحتى عام 2018 (حوالي 45 مليون دينار) لم تسهم الأبحاث المدعومة في معالجة أي مشكلة وطنية، ولم تزد وتيرة نشر الأبحاث في مجالات علمية محكمة، بل إن النشر لم يكن شرطاً في فترة من عمر الصندوق. وعليه يُقترح إلغاء الصندوق ورصد أمواله لإنشاء ثلاثة مراكز بحثية (Research Centers)، واحد في الشمال للأغراض الطبية والصيدلانية والقطاعات الطبية المساندة والعلوم البحتة، والثاني في الوسط للقطاعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات وعلم البيانات والذكاء الاصطناعي والنانو-تكنولوجي، والثالث في الجنوب للتخصصات الاقتصادية والمالية والإدارية والقانونية والإنسانية والاجتماعية، بحيث توفر هذه المراكز المكان والدعم المالي واللوجستي للمشاريع الابتكارية والخاصة بمعالجة الأولويات الوطنية أو تنتهي هذه المشاريع ببراءات اختراع ومنتجات قابلة للتسويق تجارياً. علماً أن الممارسات الفضلى في هذا الجانب منتشرة عالمياً بما يتيح الاطلاع

عليها والإفادة منها. ولا بد من التأكيد أنه لم يُلاحظ أي قصور في إدارة الصندوق، إلا أن تشريعاته القانونية رسمت له خطأ لا يتجاوز مهمة الإنفاق المالي في محصلة الأمور.

- إدخال إصلاحات إدارية ومالية

يمكن لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي الاستفادة من أزمة "كورونا" لإجراء تقييم ذاتي لعملياتها ولإدارتها. فقد تكون المؤسسات قادرة على إدخال سياسات إصلاح تمكنها من تحسين الإدارة والحوكمة المؤسسية وجودة التعليم. ويجب إلزام الجامعات بتنفيذ مصفوفة الإصلاح المالي والإداري في الجامعات الحكومية التي أعدتها الوزارة، والمساءلة الجادة من قبل مجلس التعليم العالي حيال الجامعات الحكومية التي لا تحقق مؤشرات الأداء المطلوبة، والتركيز على محور المؤسسية والحاكمة الذي يتطلب إجراءات على غرار العدالة في التعيينات الأكاديمية والإدارية، والنزاهة والمساءلة، وتحقيق عدد من مؤشرات الأداء مثل: ارتفاع مستوى الكفاءة الإدارية والرضا الوظيفي، وارتفاع مستوى تحقيق الجامعة لأهدافها الرئيسية، وارتفاع مستوى الرقابة والتدقيق الداخلي وتصويب المخالفات، ومؤشرات ضبط النفقات، وعدد التعيينات التي تمت وفقاً للأصول. ناهيك عن تجويد الجامعات للتدريس، والانتقال من التعليم للتعليم ومن البحث العلمي للابتكار، وتجميد الجامعات تدريجياً للتخصصات الراكدة والمشبعة، وعدم الإفراط في إنشاء برامج مكررة تحت أسماء مختلفة. كذلك، ينبغي على مجلس التعليم العالي إيجاد هوية محددة للجامعات التي يُمكن السماح بإنشائها مستقبلاً؛ كأن تكون جامعات طبية أو هندسية متخصصة، والابتعاد عن مفهوم "الجامعة الشاملة".

وفي موضوع الحاكمية، لا بد من الإشارة إلى تقصير مجالس الأمناء من حيث الرقابة والمساءلة للإدارات الجامعية، وكذلك إلى عدم قيام هذه المجالس نفسها بمسؤولياتها التي حددها القانون، ومنها تأمين دعم مالي (Fund raising)، وهذا يتطلب المراجعة والمساءلة.

وعلى الجامعات وضع خطة لإدارة المخاطر (Risk management plan) تُبنى على تمارين وهمية (Virtual) للأخطار الصحية والإدارية والمالية والتعليمية والبحثية والتكنولوجية وغيرها.

ولا بد من الإشارة إلى أن صافي أرباح الجامعات الخاصة مجتمعة في عام 2019 بلغ حوالي 50 مليون دينار، فهل تستطيع الجامعات تحقيق ذلك مرة أخرى في العام الدراسي 2021/2020؟ وهل ستزداد مديونية الجامعات الرسمية؟

وينبغي على الجامعات تطبيق تدابير تقشيفية لوقف الهدر، وهو ما يعني اضطرارها -وتحديداً الخاصة منها- لتخفيض موازنتها وتخفيض عدد الموظفين وتجميد الأجور والحد من المرافق والمعدات. فكيف تواجه انعكاس ذلك على أعضاء هيئة التدريس والعاملين الذين يشعرون بالتهديد والقلق من خسارة وظائفهم أو رواتبهم أو مخصصاتهم؟ إن تقليص التكاليف وخفضها من وسائل الاستجابة المؤسسية للأزمة، لذلك من المهم إعادة التفكير في كيفية انعكاس الأزمة المالية الراهنة والاستجابة المؤسسية لها على جودة التعليم العالي، لا سيما في ضوء توقع تغيرات ستطال معدلات التحاق الطلبة بالجامعات.

ولا بد من الإشارة هنا للدراسة التفصيلية التي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع الإصلاح المالي (2016). ورغم أهمية المقترحات الإصلاحية التي تضمنها التقرير ورياديتها، إلا أن شيئاً من ذلك لم يُنفذ، وهو ما تكرر في التعامل مع نتائج دراسة مديونية الجامعات التي أنجزتها الوزارة في عام 2018.

- توسيع مظلة المستفيدين من المنح والقروض الطلابية

ينبغي أن تأخذ الجامعات بالاعتبار الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية التي تتأثر من هذه الأزمة. وفي ضوء محدودية الأموال المخصصة لصندوق دعم الطالب والظروف الاقتصادية الناجمة عن أزمة "كورونا"، قد يتأثر التحاق عدد كبير من الطلبة بالجامعات الأردنية، وخاصة الجامعات الخاصة ذات الرسوم المرتفعة، وستزداد نسب التسرب، مع ما يتبع ذلك من أثار خطيرة على الصعيدين الاجتماعي والتنموي. وعليه، لا بد من تدخل شبكات أمان إضافية من القطاع الخاص يمكن من خلالها تأمين الرسوم المطلوبة لأكثر عدد من الطلبة، مما يوسع مظلة الطلبة المستفيدين من المنح والقروض نحو "تعليم مجاني" مستقبلاً. كما ينبغي إعادة هندسة توزيع المنح الدراسية والقروض الطلابية والدعم الاجتماعي بأشكاله المختلفة بصورة منصفة.

ويشار هنا إلى دراسة أولية غير مسبقة لوزارة التعليم العالي (2019) بينت أن نسبة الطلبة المبتعثين لعدد الطلبة الأردنيين على البرنامج العادي 76.6%، ونسبة الطلبة المبتعثين لعدد الطلبة الأردنيين على جميع البرامج 62.6%. باعتماد المنح والقروض مصدر دعم دراسي للطلبة، وفي حال عدم إدراج القروض واعتماد المنح لذلك فقط، فإن نسبة الطلبة المبتعثين لعدد الطلبة الأردنيين على البرنامج العادي تُصبح 71.6%، ونسبة الطلبة المبتعثين لعدد الطلبة الأردنيين على جميع البرامج 48%. على اعتبار أن عدد الطلبة الأردنيين على البرنامج العادي بلغ 181750 طالباً، أي أن نسبة الطلبة

الدارسين مجاناً (ليس على حسابهم الخاص) يصل حوالي 60% تقريباً بالمعدل، بمعنى أن فكرة التعليم المجاني وإلغاء البرنامج الموازي ليست مستحيلة، وهنا ينبغي التأكيد أن دعم الطلبة غير المقتدرين مالياً من خلال المنح والقروض أولوية ستستمر لحين إيجاد نافذة للبدل المطروح منذ سنوات، والمتمثل في مؤسسة مالية مستقلة تتولى هذا الملف. وتتحمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبئاً كبيراً في هذا الصدد، وبإمكانات بشرية "بسيطة" وبسقف مالي تحدده وزارة المالية (10 ملايين دينار) يضاف إلى حوالي 20 مليون دينار تُقتطع من الدعم المالي للجامعات. ومن الملاحظ أن مجلس النواب ضغط على الحكومة التي اتخذت بدورها قراراً يقضي بتأجيل سداد القروض لحين التحاق الطالب الخريج بالعمل أو اشتراكه بالضمان الاجتماعي، ما أثار بصورة كبيرة على المداخيل المالية للصندوق ووضعه في مأزق مالي، وأثر سلباً على عدد الطلبة الذين يمكن استفادتهم من دعم الصندوق.

- تقليل نسب تسرب الطلبة واستقطاب الطلبة العرب والأجانب

يعدّ انخفاض معدّل الالتحاق بالجامعات أحد أوّل المؤشرات المتوقعة لتأثير أزمة "كورونا" على التعليم العالي، رغم أنه ما زال من المبكر التنبؤ بنسبة الالتحاق بالجامعات للعام الدراسي 2021/2020، إذ يعتمد ذلك على كيفية تطوّر الأزمة، ذلك أن رغبة الحصول على التعليم العالي تتعارض مع الإمكانيات المادية المتوفرة للطلبة وذويهم. كذلك، من المتوقع أن تضاعف الأزمة من عدم قدرة الطلبة على تسديد قروض التعليم، مما يزيد من احتمالية التسرب.

ومن المهمّ التنبيه إلى إمكانية تغيير أنماط التسجيل في الجامعات، فقد تدفع الأزمة المالية الناتجة عن "كورونا" الطبقة المتوسطة إلى الانتقال من التخصصات أو الكليات أو الجامعات ذات الرسوم المرتفعة إلى تلك ذات الرسوم المنخفضة، خاصة أن الجامعات الحكومية ذات الرسوم المنخفضة تقدّم برامج الدعم المادي للطلبة، وطلبتها مؤهلون للحصول على منح وقروض من صندوق دعم الطالب في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حتى قبل الأزمة، ممّا سيشكّل عنصر جذب للطلبة لهذه الجامعات دون تأثير مالي إيجابي عليها لكون رسومها منخفضة، في حين سيتأثر المركز المالي للجامعات ذات الرسوم المرتفعة. ومن المتوقع أيضاً أن تتغير أنماط التفكير للعائلات التي يدرس أبنائها في الخارج، ممّا سيدفع هؤلاء الطلبة إلى المطالبة بالالتحاق بالجامعات الحكومية على البرنامج العادي، مما سيشكّل عامل ضغط إضافياً على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الحكومية المكتظة قاعاتها بالطلبة والتي يعاني معظمها من ارتفاع

نسبة "طالب مدرّس" إذ بلغ متوسط هذه النسبة في الجامعات الرسمية (1:29) وفي الجامعات الخاصة (1:23).

ويُقتَرَح إيقاف التبادل الثقالي الطلابي الذي يكلف الوزارة الملايين، إذ بلغت قيمة التبادل الثقالي بين عامي 2015 و2018 حوالي خمسة ملايين دينار من موازنة الوزارة، خاصة أن الطلبة الأردنيين يتوجهون لدراسة الطب في جامعات بمستوى أقل من مستوى الجامعات الأردنية، ناهيك عن مشاكل استيعابهم في الجامعات الأردنية عند حدوث مشاكل سياسية في الدول المستضيفة كما حدث في السودان مؤخراً وسوريا واليمن قبل ذلك. مع العلم أن الطلبة الأردنيين لم يعودوا محصورين في دول محددة، فقد تجاوز عدد هذه الدول 50 دولة وفقاً لدراسة أعدتها الوزارة عام 2018/2017.

وعلى الجامعات أن تبذل جهداً أكبر لاستقطاب الطلبة العرب والأجانب، وتحقيق زيادة لا تقل عن 10% لعام 2021/2020. وهذا يتطلب إطلاق حملة ترويجية باستخدام منصات التواصل الاجتماعي، وإعداد نشرات تعريفية بعدد كبير من اللغات، والإفادة من موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "أدرس في الأردن"، الذي يتضمن أهم المعلومات التي يحتاج إليها الطالب الوافد الراغب بالدراسة في الأردن. ويمكن أن يؤدي استقطاب الجامعات لهؤلاء الطلبة إلى ضخ ما لا يقل عن 6% من الناتج الإجمالي المحلي (GDP) منافساً قطاعات الإنتاج والسياحة وتكنولوجيا المعلومات.

- التثقيف الصحي والرعاية الصحية والدعم النفسي والعمل التطوعي

على الجامعات تغيير مفهوم التثقيف الصحي لدى الطلبة والعاملين فيها؛ من مفهوم الحماية الفردية إلى حماية الآخرين، ومن مفهوم الحرية الشخصية إلى مفهوم تطبيق التعليمات تحت طائلة المسؤولية. وكذلك إيلاء نظافة المرافق اهتماماً ممنهجاً ومبرمجاً، وتحديداً المطاعم والمرافق الصحية، بل وتدريس ذلك نظرياً وعملياً. كما ينبغي إيلاء موضوع الرعاية الصحية الوقائية اهتماماً أكبر، وتفعيل موضوع خضوع الطلبة لفحص طبي شامل من جهة مركزية معتمدة عند قبولهم أولاً في الجامعات.

ويجب اتخاذ تدابير للدعم المعنوي والنفسي للطلبة والعاملين في الجامعة بعد عودتهم للدراسة والعمل، إذ إن الخوف من العدوى وكذلك التأقلم مع ظروف الدراسة والعمل بعد العودة للجامعات يحتاج إلى تهيئة نفسية. ومن المهم أن تنشئ الجامعات مراكز للدعم المعنوي والنفسي تلعب دوراً بارزاً في الاستجابة لضغوط الدراسة والعمل أو للتجاوب مع أي كوارث طبيعية أو جائحات مستقبلية. ومن جانب آخر، يجب تدريب الطلبة والمدرسين والعاملين في الجامعات على مفاهيم العمل والدعم التطوعي من زاوية خدمة الجامعة والمجتمع المحلي والوطن ككل.

رابعاً: مراجعة إستراتيجيات القطاع ما قبل الجائحة وما بعدها

- أولويات الجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي قبل "كورونا" ومصيرها بعد الجائحة

من أبرز هذه الأولويات: التدريس والتعليم الإلكتروني، والتدريس عن بُعد، والمديونية، وإستراتيجية إدارة المخاطر. ويمكن هنا التفصيل في مواضيع الحاكمية والبرنامج الموازي والتعليم التقني.

1. الحاكمية

شهد عام 2019 نشاطاً ملحوظاً في تطوير التشريعات، إلا أن كثرة التعديلات تشير إلى مشكلة مزمنة في قطاع التعليم العالي، وهي عدم الاستقرار التشريعي، وخاصة في ما يتعلق بقانوني التعليم العالي والجامعات الأردنية اللذين خضعا للتعديل وعلى استعجال بعد أقل من عام على إقرارهما.

وتضمّن هذا التعديل إعادة صلاحية تعيين رئيس الجامعة لمجلس التعليم العالي دون المرور بمرحلة التنسيب من مجلس أمناء الجامعة، ومنع التدريس خارج الحرم الجامعي ولا حتى في مكاتب الارتباط، وتحديد آلية ومدة انتهاء عضوية رئيس وأعضاء مجالس الأمناء، وإضافة بند يتضمن تطبيق إجراءات تعيين رئيس الجامعة الواردة في القانون عند النظر في تجديد تعيين الرئيس. وكذلك إضافة لجنة قانونية دائمة للجان مجلس التعليم العالي برئاسة أحد أعضاء المجلس.

علماً أن هناك نظاماً اقترح لتعيين رئيس الجامعة تضمّن ثلاث خطوات، تبدأ باستقطاب أسماء مرشحة للمنصب من قبل مجلس الأمناء، ثم تشكيل لجنة لوضع تقييم للسير الذاتية، ثم إخضاع أعلى خمسة أسماء لاستفتاء من قبل أعضاء الهيئة التدريسية، وأخيراً عرض أعلى ثلاثة مرشحين على مجلس التعليم العالي الذي سيستمع بدوره لمحاضرة يقدمها كل من المرشحين الثلاثة حول "ملف إنجازهم" خلال مسيرته الأكاديمية والإدارية ورؤيته المستقبلية للجامعة المرشح لرئاستها. وهنا تبرز الشفافية أكثر وتعزز الحرية الأكاديمية من خلال مشاركة أعضاء الهيئة التدريسية في الاختيار. وكل ذلك كان يجب أن يتم من خلال نظام خاص لتعيين القيادات الأكاديمية.

لكن القانون المعدّل ألغى النظام والفكرة من أصلها، إذ أشار القائمون على ذلك إلى أن تقييماً لما تم في عملية تعيين آخر خمسة رؤساء كشف أن آليات اللجان التي اتبعت لم تفرز الأفضل! إلا أن مجلس التعليم العالي عاد بعد تغيير القانون لتشكيل لجنة خارجية

لاستقطاب أعضاء هيئات تدريسية لمنصب رئيس الجامعة برئاسة رئيس مجلس أمناء الجامعة، الأمر الذي قلص صلاحيات مجلس التعليم العالي وفتح المجال للتدخل من أعضاء اللجنة، وذلك خلافاً للقانون المعدل.

ولا بد من الإشارة إلى أن موضوع تعيين رؤساء الجامعات ما زال يشكل عقبة كأداء في طريق تطوير حاكمية الجامعات، ودأب وزراء التعليم العالي والبحث العلمي على اتباع أي آلية تدفع عنهم شكّ التدخل بصرف النظر عن النتائج، وأحياناً تم اللجوء لديوان التشريع والرأي الذي ما زال يحتاج لفهم خلفيات العمل الأكاديمي وتفصيله قبل إصدار الفتوى التي يحتمى خلفها صاحب القرار.

وقد تعرضت فكرة الاستقطاب لتعيين رئيس للجامعة لانتقاد شديد، لكون أعضاء اللجنة لهم علاقات أو صلات على المستوى الشخصي ببعض الأسماء، مما يؤثر في عملية الاستقطاب، وكان لا بد من وضع معايير عامة للاستقطاب تخفف "شخصنة" الاختيار إن لم تلغها. وهناك من يرى أن فتوى ديوان التشريع والرأي بهذا الخصوص، والمتمثلة في عدم وضع تفصيل لمعايير عامة وردت في القانون، غير صحيحة ولا يمكن الاعتماد عليها.

2. البرنامج الموازي

بلغ إجمالي عدد الطلبة في الجامعات الرسمية (225084) طالباً وطالبة في عام 2019. وبلغ إجمالي التجاوز على الطاقة الاستيعابية في الجامعات الرسمية وفق هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها 19545 طالباً وطالبة. وبلغ متوسط نسبة "طالب لعضو هيئة تدريس" في الجامعات الرسمية 1:29، وفي الجامعات الخاصة 1:23.

ويوضح الجدول رقم (3) نسب التجاوز في قبول الطلبة ضمن البرنامج الموازي في الجامعات عام 2019، وبما لا يتفق مع إجمالي طاقتها الاستيعابية، وذلك خلافاً لقرار مجلس التعليم العالي بأن النسبة المسموح بها للقبول ضمن "الموازي" ينبغي ألا تزيد عن 30% من عدد المقبولين ضمن "القبول الموحد":

الجدول رقم (3):

نسب التجاوز في قبول الطلبة ضمن البرنامج الموازي في الجامعات عام 2019

الجامعة	عدد الطلبة المقبولين ضمن "القبول الموحد"	عدد المقبولين ضمن البرنامج الموازي	العدد المقرر للقبول ضمن البرنامج الموازي	عدد الطلبة المقبولين تجاوزاً	نسبة التجاوز
الجامعة الأردنية	4614	3173	1384	1789	129%
الجامعة الأردنية/ فرع العقبة	411	22	123	0	0%
الجامعة الألمانية الأردنية	قبول مباشر	588		588	
الجامعة الهاشمية	2429	1186	729	457	63%
جامعة آل البيت	2027	1366	608	758	125%
جامعة البلقاء التطبيقية	5607	444	1682	0	0%
جامعة الحسين بن طلال	1740	319	522	0	0%
جامعة الطفيلة التقنية	1201	60	360	0	0%
جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	1152	2056	346	1710	494%
جامعة اليرموك	4336	1347	1301	46	4%
جامعة مؤتة	2607	983	782	201	26%
المجموع	26124	11544	7837	3707	47%

المصدر: مديريةية المؤسسات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

لقد لجأت بعض الجامعات للبرنامج الموازي لحل مديونيتها، رغم أن كل من ترشح لرياسة الجامعة قدم لمجلس التعليم العالي رؤيته لحل المديونية بأساليب بعيداً عن اللجوء للبرنامج الموازي، إلا أن مثل هذه المقترحات سرعان ما تتبخر بعد تولي المنصب. وليس هناك تفسير لإقبال الجامعات ذات المركز المالي القوي على تجاوز نسبة القبول ضمن البرنامج الموازي بشكل مُفرط كما يُظهر الجدول رقم (3)، وهو الأمر الذي أثار سلبياً وبصورة كبيرة جداً على تحصيل الطلبة ومستوى الخريجين، ويشكّل العامل الأول في تراجع الجامعات من حيث النوعية والجودة. هذا التجاوز لم يقابله أي إجراء من مجلس التعليم العالي، ولكونه إجراء غير مبرر لبعض الجامعات، فإن الإدارة العليا للجامعة

ينبغي أن تتحمل المسؤولية في ذلك عند تقييمها من خلال مجلس التعليم العالي ومجالس الأمان. ويمكن العودة إلى تقرير حالة البلاد لعام 2018 للاطلاع على البدائل التي اقترحت للبرنامج الموازي.

3. التعليم التقني

طابقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الإجراءات التي نفذتها الجامعات الرسمية للمساهمة في تطوير التعليم التقني مع الإجراءات المعيارية/ القياسية لتطوير برامج التعليم التقني، وعلى إثر ذلك زودت الجامعات بنسخة من هذه المعايير، وطلب منها تزويد الوزارة بتقرير يتضمن الإجراءات المتخذة من قبلها لتطوير برامج التعليم التقني. وتلخص المصفوفة التالية هذه المعايير.

الإجراءات المعيارية/ القياسية (Benchmarking Procedures) لتطوير برامج التعليم التقني:

1	توفير البنية التحتية والتجهيزات التقنية اللازمة لبرامج التعليم التقني.
2	إنشاء برامج للتعليم التقني تتماشى مع حاجات سوق العمل.
3	تغليب الجانب التطبيقي (العملي أو المخبري) مع الإبقاء على الحد الأدنى الكافي من الجانب النظري ضمن المساقات والمواد التي يشملها برنامج التعليم التقني.
4	تجسير القنوتات وإمكانية الانتقال السلس (Smooth Transition) في ما بين برامج التعليم العالي المتوسط والتعليم الجامعي المتخصصة بالتعليم التقني.
5	القيام بإجراءات تنفيذية للحصول على اعتماد دولي لتخصصات وبرامج التعليم التقني وشهادات ضمان الجودة.
6	التطوير المستمر لقدرات كادر المدرسين والمدرسين المختصين بالتعليم التقني، من خلال إشراكهم بدورات تدريبية على أساليب التدريس والتكنولوجيا الحديثة في مجالات تخصصهم.
7	إشراك قطاع الصناعة وأرباب العمل في إعداد الخطط والمناهج التقنية وفي تدريس بعض مساقات برامج التعليم التقني.
8	اشتمال برامج التعليم التقني على إمكانية التطبيق طويل الأمد (بمدة لا تقل عن سنة) بالمصانع والشركات (Apprenticeship Programs).
9	اشتمال برامج التعليم التقني على مناهج تقنية وبرامج حاضنة أعمال لتدريب الطالب على مهارات التفكير الابتكاري (Innovative Thinking) وريادة الأعمال (Entrepreneur-ship) والشركات الناشئة (Startups).
10	اعتماد أدوات تقييم ومؤشرات أداء تنسجم مع فلسفة التعليم التقني، ودراسات إحصائية تسمح بقياس مدى تحقيق المخرجات المطلوبة.

وبناء على ردود الجامعات، أُجريت مطابقة بين المعايير القياسية وإجراءات الجامعات، يمكن عرض نتائجها في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4):

مطابقة بين المعايير القياسية وإجراءات الجامعات لتطوير برامج التعليم التقني

مطابقة الجامعة لإجراءات المعيارية/ القياسية لتطوير برامج التعليم التقني										الجامعة	
10	9	8	7	6	5	4	3	2	1		
X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X	الأردنية	1
X	X	X	X	X	X	X	X	(1)X	X	اليرموك	2
X	X	X	X	✓	X	X	✓	✓	✓	مؤتة	3
X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	العلوم والتكنولوجيا الأردنية	4
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	آل البيت	5
✓	X	X	✓	✓	(3)X	✓	✓	✓	(2)✓	البلقاء التطبيقية	6
X	X	X	X	X	X	✓	X	X	✓	الحسين بن طلال	7
X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	الطفيلة التقنية	8
X	X	✓	✓	X	X	X	✓	X	✓	الألمانية الأردنية	9

(1) هناك فرق بين خطط وبرامج التعليم التقني (Technical Education) ودورات التدريب المهني.

(2) نُفذ جزئياً (بقية المشروع بحاجة إلى تمويل).

(3) حاصل على اعتمادات خاصة مقدمة من جهة محلية وليست دولية.

يُلاحظ من المصفوفة السابقة أن معظم الجامعات قصرت في دورها نحو تطوير التعليم التقني، ولا يمكن لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولا لمجلس التعليم العالي لعب دور البديل عن الجامعات نحو تحقيق آمال الأردن نحو تعليم تقني نوعي، وهذا موضوع يدخل ضمن باب المسؤولية والمساءلة، ويتطلب إجراءات تنفيذية واضحة واستراتيجية قابلة للتنفيذ في كل جامعة تشمل إلغاء العديد من التخصصات غير المطلوبة لسوق

العمل، وتعديل المناهج، والتوقف عن إنشاء تخصصات شبيهة بما هو موجود في جامعات أخرى. ولا بد من إجراء تعديل على الخطط نحو زيادة التدريب والتطبيق العملي ورفع مستوى المهارات للطلبة والتي يحتاجها سوق العمل. مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعليم التقني ليس حصراً على الدبلوم المتوسط لكليات المجتمع كما يعتقد بعضهم.

خامساً: رصد لما نُفذ وما لم يُنفذ من توصيات في تقريرَي حالة البلاد لعامي 2018 و2019

- ما نُفذ من توصيات في تقرير حالة البلاد لعام 2018

1. أشركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كل الأطراف المعنية عند إعدادها لخطتها الاستراتيجية (2019-2021)، وتبع ذلك خطط تنفيذية لوحدة الوزارة، مما يشكل نموذجاً لبناء الإستراتيجيات وتنفيذها.
2. أنجزت الوزارة 95% من خطة الحوسبة والتحول الإلكتروني.
3. أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نظام ممارسة العمل الأكاديمي.

- من الأمثلة على ما لم يُنفذ من توصيات في تقرير حالة البلاد لعام 2018

1. لم يصدر نظام تعيين رؤساء الجامعات، وما زال موضوع حاكمية الجامعات يُشكل هاجساً وقلقاً للوسط الأكاديمي، خاصة مع عدم إصدار نظام تقييم ومساءلة القيادات الأكاديمية، إذ بات رئيس الجامعة محصناً رغم الأخطاء.
2. لم تقم الجامعات بخطوات ملموسة نحو التعليم التقني ونحو تطوير التعليم نحو التعلم وعدم إدماج التكنولوجيا في التعليم، بدليل ضعف الجامعات الحكومية تحديداً في الانتقال للتعلم عن بُعد خلال أزمة "كورونا"، وضعف طرق التدريس ومحتوى المحاضرات للذين مارسوا التعليم عن بُعد كما كشف الاستفتاء الرسمي الذي قامت به الوزارة. ناهيك عن بقاء البحث العلمي لأغراض الترقيات الأكاديمية دون الوصول للابتكار والإنتاج.
3. لم تقدم الجامعات حلولاً حقيقية لمديونياتها أو لسد العجز بين النفقات والإيرادات.

- ما نُفذ من توصيات في تقرير حالة البلاد لعام 2019
 1. اشترط مجلس التعليم العالي إرفاق "دراسة سوق" عند استحداث البرامج والتخصصات، مما أثر نسبياً على نوعية البرامج التي سُمح بإنشائها.
 2. تقليص عدد الطلبة الذين يُقبلون في البرامج المشبعة والراكدة.
 3. طوّرت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها أعمالها وإجراءاتها.

- من الأمثلة على ما لم ينفذ من توصيات في تقرير حالة البلاد لعام 2019
 1. لم يُعد النظر في أسس القبول الموحد.
 2. لم تلتزم الجامعات الحكومية بالطاقة الاستيعابية.
 3. لم تُقدم الجامعات ما يثبت تجويد التدريس والبحث العلمي وتجنب الجمود والنمطية.
 4. لم تبرز أي جامعة منتجة.

سادساً: التوصيات

1. على الجامعات إدماج التكنولوجيا في التعليم والبحث عن بدائل إلكترونية للتدريس والتقييم والامتحانات والخروج عن النمطية في ذلك، وتطوير التدريس وفقاً للمفاهيم الحديثة، مما يجعل الطالب محوراً، وحوسبة جميع الإجراءات الأكاديمية والإدارية والمالية.
2. أن تستكمل الوزارة إجراءات إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني ومصادر التعلم المفتوحة، وأن تنشئ الجامعات مراكز مشابهة، وأن يستفاد من أي مقترح بديل أو معزز كما ورد في متن المراجعة.
3. على الجامعات استحداث منصات وبرمجيات للتعليم عن بعد دون الحاجة لمنصات وتطبيقات جاهزة قد يسهل اختراقها.
4. توفير الجامعات التدريب والدعم الفني لأعضاء الهيئة التدريسية وللطلبة، لممارسة التعلم عن بعد والتعليم الإلكتروني.
5. على الجامعات منفردة أو مجتمعة إنشاء قناة تلفزيونية للتدريس عن بعد والترويج للجامعة وعدد هذه القناة استثماراً مالياً لها.
6. دعم صندوق البحث العلمي والابتكار من قبل القطاع الخاص، بإعادة تفعيل ضخ 1% من أرباح الشركات للبحث العلمي والتطوير.
7. توفير الدعم المالي للجامعات الأردنية ومراكز البحث العلمي والمختبرات لإنشاء تحالف لتطوير سريع لاختبارات محددة لـ (COVID-19) وغيره من المستجدات، وتطوير لقاحات ومطاعيم جديدة.
8. تحالف الجامعات لإنشاء مركز وطني للأمراض المعدية.
9. دعم إجراء الدراسات الاستقصائية الوبائية في الجامعات الأردنية لتحديد مناعة السكان.
10. تشكيل لجنة وطنية من الجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص يكون هدفها وضع الخطط وتنفيذها لتحقيق المملكة الاكتفاء الذاتي من تجهيزات غرف العزل وأجهزة التنفس والمطهرات والأقنعة وملابس الوقاية. وهذا يتطلب أن تكون الجامعات منتجة، وتشبّك فعلياً مع القطاع الصناعي.
11. تحديث نظام الرعاية الصحية في المستشفيات الجامعية وتعزيزه.

12. تعديل التشريعات الناظمة لعمل صندوق البحث العلمي والابتكار، ليكون صندوقاً لدعم الأبحاث الريادية والابتكارية، أو استبدال مراكز بحثية ابتكارية بالصندوق؛ مركز في الشمال للأغراض الطبية والصيدلانية والقطاعات الطبية المساندة والعلوم البحتة، ومركز ثانٍ في الوسط للقطاعات الهندسية وتكنولوجيا المعلومات وعلم البيانات والذكاء الاصطناعي والنانو-تكنولوجيا، ومركز ثالث في الجنوب للتخصصات الاقتصادية والمالية والإدارية والقانونية والإنسانية. بحيث توفر هذه المراكز المكان والدعم المالي واللوجستي للمشاريع الابتكارية والخاصة بمعالجة الأولويات الوطنية، أو تنتهي هذه المشاريع ببراءات اختراع ومنتجات قابلة للتسويق تجارياً.

13. على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي وهيئة اعتمادها وضمان جودتها الإفادة من أزمة "كورونا" لإجراء تقييم ذاتي لعملياتها وإدارتها، وإدخال سياسات إصلاح تمكنها من تحسين الإدارة والحوكمة المؤسسية والمالية وضبط الإنفاق وجودة التعليم، والزام الجامعات بتنفيذ مصفوفة الإصلاح المالي والإداري في الجامعات الحكومية التي أعدتها الوزارة، والمساءلة الجادة من قبل مجلس التعليم العالي حيال الجامعات الحكومية التي لا تحقق مؤشرات الأداء المطلوبة، والتركيز على محور المؤسسية والحاكمية.

وعلى الوزارة ضبط نفقاتها من خلال إيقاف إرسال مستشاريين ثقافيين برواتب مرتفعة، وإيقاف التبادل الثقافي الطلابي الذي يكلفها الملايين من الدنانير، خاصة وأن الطلبة الأردنيين يتوجهون لدراسة الطب في جامعات أقل من مستوى الجامعات الأردنية، ناهيك عن مشاكل استيعابهم في الجامعات الأردنية عند حدوث مشاكل سياسية في الدول المستضيفة، كما حدث في السودان وسوريا واليمن.

14. العمل على توسيع مظلة الطلبة المستفيدين من المنح والقروض الطلابية، ودعوة شبكات أمان إضافية من القطاع الخاص يمكنها تأمينها الرسوم المطلوبة للطلبة وتقليل نسب تسرب الطلبة من الجامعات، والتحضير لفرضية إمكانية تغيير أنماط التسجيل في الجامعات، والعمل على زيادة استقطاب الطلبة العرب والأجانب.

15. وضع برامج داخل الجامعات للتثقيف الصحي والرعاية الصحية والدعم النفسي والعمل التطوعي.

16. إطلاق رؤية جديدة للتعليم العالي، تهدف إلى تطوير جودة التعليم والبحث العلمي والابتكار والحاكمية والمساءلة والتنمية المستدامة، وتضع مفهوماً جديداً لمجلس التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، وتلغي فكرة دمج الوزارة مع وزارة التربية والتعليم.

17. دعم استقلال الجامعات ومجالسها مع ضرورة تقييم مجالس الأمان والقيادات الأكاديمية بشكل دوري، وحسم آلية تعيين رؤساء الجامعات.
18. على القيادات الجامعية تحقيق مؤشرات نوعية ومالية، مثل:
- الالتزام بالطاقة الاستيعابية، وتقليل القبول على البرنامج الموازي، وتحديدًا في التخصصات التطبيقية كالطب وطب الأسنان والهندسة، وتحسين نسبة "طالب لعضو هيئة تدريس" لتصبح 1:20 على الأكثر، وتقليل نسبة "إداري لعضو هيئة تدريس" لتصبح 1:1 على الأكثر، وزيادة عدد الأبحاث المنشورة في محرك بحث (SCOPUS) بنسبة 30%، وزيادة أعداد الطلبة الوافدين بنسبة 25% على الأقل.
 - تجويد التدريس، والانتقال من التعليم للتعليم ومن البحث العلمي للابتكار.
 - تجميد التخصصات الراكدة والمشبعة تدريجياً، وعدم الإفراط في إنشاء برامج مكررة.
 - إيجاد هوية محددة للجامعات التي يُمكن السماح بإنشائها مستقبلاً، كأن تكون جامعات طبية أو هندسية متخصصة، والابتعاد عن مفهوم "الجامعة الشاملة".
 - تحقيق زيادة لا تقل عن 10% على أعداد الطلبة الوافدين لعام 2021/2020، والإفادة من موقع "أدرس في الأردن" الذي استحدثته الوزارة لذلك.
 - تطوير التعليم التقني، فالمصنوفة التي أعدتها الوزارة تؤثر على تقصير الجامعات الحكومية حيال ذلك، واعتماد المصنوفة كنقطة أساس نحو تطوير التعليم التقني.
 - وضع خطة إدارة المخاطر، ففشل الجامعات في التحول إلى "التعلم عن بعد" خلال أزمة "كورونا" أكبر دليل على حاجة الجامعات لذلك.
 - تحقيق مؤشرات مالية واضحة خلال عام 2021/2020، ومنها تخفيض العجز النقدي التراكمي بنسبة 15%، والتخلص من مديونية الجامعة أو تخفيضها بنسبة 20% على الأقل، وردم الفجوة بين الإيرادات والنفقات بأساليب مبتكرة ودون الاعتماد على تجاوز نسب القبول المقررة للبرنامج الموازي.
 - على مجلس التعليم العالي البدء بدراسة نموذج مقترح لجامعة أردنية افتراضية. ولاستكمال جوانب التخطيط لذلك، يوصى بإجراء دراسات خاصة بالنظم التشغيلية والبرامج الدراسية والمناهج وطرق التعليم والتعلم وتصميم المحتوى وطرق العرض والامتحانات وآلياتها والتقييم والتطوير والنتائج التعليمية ومواردها البشرية. والنظر للتعليم الافتراضي بوصفه بديلاً استراتيجياً له قيمته المضافة لمنافع التعليم التقليدي.

المراجع

1. تقرير حالة البلاد لعام 2018.
2. تقرير حالة البلاد لعام 2019.
3. الخطة الاستراتيجية لتنمية الموارد البشرية (2016-2025).
4. خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022).
5. خطة أولويات عمل الحكومة "على حُطى النهضة" (2019-2020).
6. دراسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقرارات مجلس التعليم العالي.
7. استطلاع نفذته مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية لتقييم العملية التعليمية عن بُعد.
8. الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (www.mohe.gov.jo).
9. الموقع الإلكتروني لهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها (www.heac.org.jo).

